المملكة المغربية

ires

Institut Royal des Etudes Stratégiques
Royal Institute for Strategic Studies

المغرب في مواجهة الأزمة المالية و الاقتصادية العالمية

رهانات و توجهات السياسات العمومية

ملخص

لقد فاجأت الأزمة العالمية الراهنة حكومات العالم بسرعة انتشارها و عنف وقعها. فبالرغم مما تم وضعُه من مخططات الإقلاع الاقتصادي وما تمّ ضخّه بكثافة من الأموال لدعم الأنظمة المالية، فقد استتب انعدام الثقة بالفاعلين الاقتصاديين وخيّم على الظرفية العالمية جو من الحذر و الترقب، وبات أفق تجاوز الأزمة غامضاً وغيرَ مؤكد.

و قد تميّزت هذه الأزمة بما تحمله من تساؤلات حول الصورة التي سيكون عليها عالم ما بعد الأزمة. كما ساهمت في خلق إطار تشاوري على الصعيد الدولي بإحداث "مجموعة العشرين"، بهدف مراجعة عملية ضبط الأنظمة المالية. هذا التشاور لم يحل دون إقدام الدول، في سياق العولمة، على تبني استراتيجيات جديدة للتفاوض وإعادة التموضع لتسهيل تموقعها على كل من الخريطة الاقتصادية والصناعية العالمية وعلى مستوى العلاقات الدولية.

وتستدعي الرهانات المرتبطة بهذه الأزمة، مباشرةُ التفكير الإستراتيجي حول المسار السوسيو-اقتصادي للمغرب، وذلك من زاويتين؛ أولهما تمكين المملكة من مواصلة إصلاحاتها مع التصدّي بحزم للأزمة وثانيهما انتهاز الفرص المتاحة وإدماج التغيّرات الكبرى في عالم ما بعد الأزمة التي لن تخلو من انعكاسات إستراتيجية على بلادنا.

وإسهاما منه في هذا الموضوع، باشر المعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية، منذ شهر نونبر 2008، بوضع سياق تفكير ويقظة حول الأزمة العالمية ووقعها على المغرب. و قد تم التطرق لأول عناصر تحليله في الصفحات اللاحقة لتقريرنا هذا.

فبعد أن تمكّن المغرب، في مرحلة أولى، من تفادي الأزمة المالية بفضل متانة منظومته البنكية و اندماجه المحدود في الأسواق المالية الدولية، فإنه تأثر بانعكاساتها ابتداءا من النصف الثاني لسنة 2008، على قطاعات التصدير والأنشطة السياحية وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج و كذا على تدفق الاستثمارات الخارجية.

بالإضافة إلى انعكاساتها المباشرة على بعض القطاعات، كشفت الأزمة الحالية عن بعض العوائق الهيكلية التي تعتري الاقتصاد المغربي ومن جملتها ضعف احتمال الميزانية، وضعف التنافسية الاقتصادية، وتفاقم العجز التجاري، وضيق السوق الداخلية، و كذا توالي الإختلالات الجسيمة في ما يخص تدبير الملفات الإستراتيجية و حَكَامة السياسات العمومية.

و قد شكلت الحكومة لجنة يقظة إستراتيجية عمومية/خاصة، مهمتها استباق الآثار الممكنة للأزمة على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والمالية والتجارية وبلورة مخططات طوارئ جاهزة للتطبيق حسب التطوّرات المعايَنة. و استهدفت أولى التدابير المتخذة القطاعات المتضررة ومنها قطاعات النسيج والجلد و المناولة، وصناعة السيارات، والسياحة، وحديثا قطاع الإلكترونيات.

و ستشهد سنة 2009 انفراجا لآثار الأزمة بفعل نتائج الموسم الفلاحي و تحسن الطلب الداخلي. غير أن معدل النموّ غير الفلاحي سينخفض بوضوح (بمعدّل 3% بدل 5 % في الفترة ما بين 2004 و 2008)، مع تدهور الحساب الجاري في ميزان الأداءات. كما ستؤدي النظرة التشاؤمية لابرز شركائنا الاقتصاديين إلى تطوّرات وازنة من شأنها إعاقة اقتصاد البلاد و التأثير سلبا على ما تم تحقيقه في السنوات الأخيرة من مكاسب اقتصادية واجتماعية.

وفي هذا السياق، توجب على المغرب أن يجد حلول للإشكاليات الهيكلية التي تفاقمت حدتها بفعل الأزمة الحالية، وأن يتهيأ بحزم للتصدّي لما بعد الأزمة و ذلكّ باعتماد أربع توجّهات تؤسس لرسم خارطة طريق وطنية :

- **أولا، توطيد الرابط الاجتماعي من خلال إعادة صياغة السياسات الاجتماعية.**

تتمثل أولى الضروريات على المستوى الاجتماعي في تأمين استتباب الثقة والحفاظ على مناخ اجتماعي هادئ، وذلك بتعميق برامج التنمية البشرية (المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، قطاع التربية والتعليم، الصحّة)، وبتدعيم الحوار الاجتماعي، وكذلك بتنشيط فضاءات الوساطة الاجتماعية، خاصة منها المجلس الاقتصادي والاجتماعي و الذي يجب التعجيلُ بتفعيله.

و بموازاة مع ذلك، فمن اللازم إعادة صياغة السياسات الاجتماعية. و يتعلق الأمر هنا، على وجه الخصوص، بتعميق إعادة تنظيم المشهد الاجتماعي بالنسبة للفاعلين في مجال التنمية الاجتماعية، لجعلهم أكثر مسؤولية وتقارُباً وفعاليّة، وذلك بترسيخ مكتسبات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وتنفيذ الإصلاح التدرّجي لمنظومة المقاصّة، لتحقيق أكبر قدر من التكافؤ الاجتماعي ومن الفاعليّة الاقتصادية، ودراسة إمكانية وضع آلية لحماية الشّغل والمأجورين، مع تقييم كلفتها ووقعها الاقتصادي والاجتماعي.

- **ثانيا، تحسين حَكامة السياسات العمومية نحو مزيد من التماسك والفاعليّة والتأثير الاستباقي.**

على الصعيد المؤسساتي، تم اقتراح وضع إطار ملائم لتنسيق السياسات العمومية (لجنة وزارية مختلطة، هيئة مختصّة أو مأسسة "لجنة اليقظة الإستراتيجية"). سيكون من أولى مهامّ هذا الإطار، قيادةُ عملية المُراجعة المتقاطِعة لأهداف الإستراتيجيات القطاعية الكبرى ولتناسقها (المغرب الأخضر، الماء، المخطط الأزرق، الانبثاق، التربية والتكوين)، و ذلك بقصد التوفيق بين أفقها الزمني وتسريع وتيرتها. ومن جهة أخرى افتحاص الاتفاقيات التجارية المغربية، الثنائية منها والمتعدّدة الأطراف، في ضوء المُعطى العالمي الجديد والمصالح الدولية.

كما لا يجب أن ينحصر مجهود التنسيق على الدائرة الإستراتيجية فقط بل يتحتّم وضع آليات لترجمته إلى مخطط عملي يشمل مرافق الدولة الأقل تمركزا بُغية تأمين إدماج السياسات العمومية والقطاعية و حسن تنفيذها على المستوى المحلّي.

وسيتطلّب تحسينُ حكامة السياسات الحكومية اعتماد وسائل ناجعة لتتبّع العمل العمومي–وقياس فاعليته، من خلال إعادة تصوّر الأدوات الوطنية للتخطيط الاستراتيجي، وإعادة تأهيل المنظومة الوطنية للإعلام.

كما يتعين إخضاع تنفيذ السياسات العمومية وأداء الإدارات المسؤولة عن التنفيذ إلى تقييمات ممنهجة ومنتظمة.

- **ثالثا، على المستوى الاقتصادي، رفع تحدي التنافسية ومضاعفة اليقظة بشأن الحفاظ على بعض التوازنات الماكروقتصادية**

يتمثّل الورش الأكثر استعجالا على المستوى الاقتصادي في القيام بمعالجةٍ نهائية للتآكل الذي أصاب تنافسية الاقتصاد الوطني، خاصة بالعمل على رفع منتوجية المقاولات و جودة الرأسمال البشري. وبموازاة مع ذلك، سيكون مُجدياً للمغرب التعجيل بالتحاقه بركب الابتكارات والتحولات التكنولوجية، و ذلك من خلال تقوية فعالية التعليم العالي والبحث العلمي وبلورة خارطة طريق للنموّ الأخضر. وعلاوة على هذا، فالأزمة الحالية تبرز بوضوح ضرورة تنمية سوقٍ داخلية حيويّة، تقودها طبقةٌ وسطى موسّعة ونسيج مقاولاتي وطني تنافسي.

على المغرب كذلك أن يسخّر سائر الوسائل المتاحة لإبقاء مذخراته من العملة الصعبة في مستوى يتراوح ما بين 6 و7 أشهر من الواردات. وعلى وجه خاص، فإن من صالح المشاريع الكبرى للبنيات التحتية أو للتجهيز أن يُعاد افتحاصُها على ضوء وقعها على ميزان الأداءات. كما يتعيّن على الحكومة تعزيز سياسة القرب والتحفيز إزاء المغاربة المقيمين بالخارج.

ومن جهة أخرى، فإنه يجب أن يبقى تدبير المالية العمومية دائم الحذر، باعتماده مراقبة صارمة للمداخيل الضريبية، وإيلائه وافر العناية ً للبنود الأكثر صرامة في النفقات العمومية، خاصّة منها كتلة الأجور العمومية، وغيرها من نفقات التسيير وتحمّلات المقاصة. و من البديهي في الظرفية الراهنة، أن يشكل توازن المالية العمومية موضوع يقظة و كذا مجال إصلاح متواصل في آن واحد.

- **رابعاً، تعميق الاندماج الإقليمي للمملكة**

تعيد الأزمة الراهنة إلى الأذهان ما كان للاندماج من طبيعة حاسمة بالنسبة لتكتّلات جهوية قوية ومندمجة. ومن ثم فإنها تستدعي أن يعجّل المغرب بتفعيل مشروع الوضع المتقدّم مع الاتحاد الأوروبي، وبتكثيف علاقاته التشاركية مع الجوار الأفريقي، و على تحين كل الفرص التي تساهم في تعزيز العلاقات مع كل البلدان المغاربية الراغبة في ذلك.

وهكذا، فبانكباب المغرب على تطوير مقاربات مبتكرة و متجددة للتعاون الجهوي، فإنه سيسهم في انبثاق فضاء ملائم لتلطيف الأجواء في فترة الأزمات التي تستدعي تبنّي مواقف مشتركة.

كما أنه من الضروري، على الصعيد الجهوي، تعزيز الرقابة على مستويي الأمن و الهَجرة، نظرا لما قد يترتّب من تكثيفٌ لمختلف أنواع التهريب (أسلحة، مخدرات، تهريب البضائع،...) ومن تزايد وثيرة الهجرة السرية نتيجة تفاقم هشاشة بعض بلدان أفريقيا.

وإلى جانب تدبيره للأزمة الحالية، فإنه على مستويي المناخ والصحّة، يتعيّن على المغرب اتخاذ الحرص واليقظة من أجل اتقاء كل المخاطر الراهنة منها و ذات الأمد البعيد، وذلك بإدماج المعطى البيئي في سياساته العمومية، وتوفير العدة الملائمة للوقاية والتصدّي للكوارث الطبيعيّة ومخاطر الأوبئة.

كما عليه أن يتهيّأ لمواجهة نُدرة الماء والطاقة، والتي لن تزيد إلا تفاقماً في غياب تعديلات معمّقة لأنماط الإنتاج والاستهلاك على الصعيد العالمي، و التي ستحدث أزمات طاقية وغذائية شاملة ومتواترة.

وأخيراً، فمن الأهمية بما كان بالنسبة لبلادنا مواصلة اعتماد نهج تواصليّ فعّال من شأنه تأمين الحفاظ على ثقة مواطنيها وشركائها الأجانب.

الفهرس

ملخص 1
مقدمة 8
1 - المغرب أمام الأزمة المالية والاقتصادية العالمية 9
1.1 المغرب قبل الأزمة: مسار سوسيوإقتصادي واعد 11
2.1 و لأنه نجا من الأزمة المالية، يتعيّن على المغرب التصدّي للأزمة الاقتصادية التي تمسّه عبر أربع قنوات انتقال 12
3.1 عوامل سانحة لامتصاص الأزمة سنة 2009 14
4.1 أجوبة المغرب الأولى بشأن الأزمة 15
2 – التطوّرات الممكنة للأزمة المغرب : المخاطر المتعينّ مراقبتها 17
1.2 قنوات دائمة الفعالية لانتقال الأزمة 18
2.2 خطر نضوب احتياطيات العملة الصعبة 19
3.2 الإنهاك المُحتَمل للدينامية الاقتصادية الداخلية 19
4.2 َخطر تصاعُد البطالة والفقر 20
5.2 خْطر إضعاف القطاع المالي 21
6.2 مالية عمومية على المحَكّ 21
3 – عالم ما بعد الأزمة : بين الاستمرار والقطيعة 22
1.3 عالم يبحث عن نماذج جديدة لتنمية مستدامة 23
2.3 مرحلة قطيعة في الدائرة المالية وعودة محتملة للتضخّم 23
3.3 مرحلة توتّرات إستراتيجية في خضمّ العولمة 24
4.3 مرحلة أكثر انفتاحاً على الابتكار وتسريع التكنولوجيات 25
4 – حلّ الإشكاليات البنيوية التي كشفتها الأزمة والتحضير لما بعد الأزمة : توصيات من أجل خارطة طريق وطنية 26
1.4 تقوية الرابط الاجتماعي 28
1.1.4 تعزيز السلم الاجتماعي واستهداف التنمية البشرية 28
2.1.4 تعميق إصلاح السياسات الاجتماعية 28
2.4 تحسين حَكَامة السياسات الاقتصادية والاجتماعية : لزوم التناسُق والفعّالية 28
1.2.4 وضع إطار ملائم لتنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية 29
2.2.4 مراجعة الأهداف و تناسق الاستراتيجيات القطاعية الكبرى 29
3.2.4 تطبيق سياسة تواصل فعّالة 29
3.4 رفع تحدّي تنافسية الاقتصاد المغربي والتزام اليقظة القصوى بخصوص التوازنات الماكرواقتصادية 29
1.3.4 إعادة تقويم التنافسية بشكل دائم 30
2.3.4 تفضيل رافعات تنمية السوق الداخلية 30
3.3.4 اغتنام "فُرَص الأزمة" وتعجيل الالتحاق بركب الابتكار و"النماء الأخضر" المُرتَقَب 30

4.3.4 التزام اليقظة البالغة إزاء بعض عوامل التوازن الماكروقتصادية تأهباً لما بعد الأزمة.....31
4.4 تعميق الترسيخ الجهوي للمغرب.....32
1.4.4 تفعيل مؤثرات الاندماج الاقليمي 32
2.4.4 تعزيز مراقبة آثار الأزمة على صعيدي الأمن والهجرة.....32
الملاحـــق 33
الملحق 1 – حل الإشكاليات الهيكلية وتحضير ما بعد الأزمة : 25 توصية لخارطة طريق وطنية 34
الملحق 2 – من أزمة القرض الرهني إلى الأزمة الاقتصادية العالمية: السياق و نسق الانتشار والأجوبة الأولية..36
الملحق 3 – مجموعة العشرين : تدابير وخلاصات.....40
المراجع 41

المبيانات

المبيان 1 تطور جاري القروض البنكية (مليار درهم)

المبيان 2 تطوّر نسبة التضخم بالمغرب 1990-2008

المبيان 3 تطوّر العجز الميزانيّ ب % من الناتج الداخلي الخام

المبيان 4 الطلب الأجنبي الموجه للمغرب

المبيان 5 التطوّر الشهري لعائدات المغاربة المقيمين بالخارج

المبيان 6 تطوّر الاستثمار الخارجي المباشر

المبيان 7 وقع قنوات نقل الأزمة

المبيان 8 نفقات الاستثمار في ميزانية الدولة

المبيان 9 تطوّر توقعات النمو لصندوق النقد الدولي

المبيان 10 النسب التوقعية لتطوّر الناتج الداخلي الخام

المبيان 11 النسب التوقعيّة للبطالة

المبيان 13 تطوّر الناتج الداخلي العالمي الخام والتجارة العالمية

المبيان 14 مصادر تمويل البلدان الصاعدة (بملايين الدراهم)

المبيان 15 انخفاض التشغيل في بلدان مجموعة 7(بالآلاف)

المؤطرات

المؤطّر 1 أزمة غير مسبوقة

المؤطّر 2 وقع الأزمة المالية الأسيوية على الفقر والشغل الهشّ

المؤطّر 3 اختيارات تدبير الأزمة محدّدة لمسار ما بعد الأزمة

المؤطّر 4 هدف "العُملة" : بعض المؤثرات الممكنة

مقدمة

1. إن الأزمة العالمية الحالية تلت فترة التوتّرات العصيبة التي عرفتها أسواق المواد الأولية الحفرية والفلاحية عند نهاية سنة 2007 وإن لم تكن وليدتها، وقد تبيّن على أنها أخطر الأزمات منذ الانهيار الكبير لسنوات 1930.

2. انطلاقاً من الاضطرابات التي اعترت، في مرحلة أولى، القطاع المالي بشمال أمريكا، فقد كبحت هذه الأزمة بعنف الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية. ولا يزال إلى يومنا هذا تأثير هذه الموجة الصادمة ممتدا إلى مجموع الاقتصاديات التي جعلتها العولمة أكثر ترابطاً مما كانت عليه. و بما أن الخسائر الاجتماعية تبرز منذ الآن، فلن تزداد إلا تفاقماً كلما غزت آثارُ الأزمة أسواق الشغل وجثمت بثقلها على ظروف عيش المواطنين.

3. تتميّز هذه الأزمة أيضاً بما تنطوي عليه من شكوك وتساؤلات، حيث إنه بالرغم من أهمية مخططات الإقلاع ومحاولات إنقاذ النظام المالي العالمي، فلا أحدَ بمقدوره، بدءاً بالمؤسسات المالية المختصة، أن يتنبأ بأفق مُحتَمل لمخرج دائم منها، فبالأحرى أن يدرك ملامح عالم ما بعد الأزمة.

4. إن كل شيء مرهون بما تتمّ مُباشرتُه اليوم من ديناميات معقدة للتورط في الأزمة أو للخروج منها. وتبقى حاليا الأنظار مشدودةً إلى وقع مخططات الإقلاع بكل من أمريكا الشمالية، وأوروبا، والصين، وكذا إلى السرعة التي ستتم بها إعادة هيكلة الأبناك والأسواق المالية. كما يستأثر بالانتباه أيضا مستوى التنسيق بين تلك المبادرات، على الصعيد العالمي، بغية الحيلولة دون دفع الأزمة بالتبادلات الدولية وبالنظام النقدي العالمي إلى طريق مسود.

5. إن المغرب بدأ يستشعر الآثار الأولية للأزمة العالمية في خضم هذا المشهد المتأجّج، بالأساس عن طريق المبادلات. وتتولّى لجنة اليقظة الإستراتيجية، التي أنشأتها الحكومة، تتبّع هذه الآثار واقتراح تدابير جديدة لفائدة السكان والمقاولات والقطاعات المتضرّرة.

6. غير أن التفكير الإستراتيجي حول ما بعد الأزمة بات بالفعل يفرض نفسه اليوم، و يتعيّن على العاملين حيازته و الخوض فيه منذ الآن. هذا النقاش العمومي من شانه أن يفضي إلى التعرّف على مساحات اليقظة والعمل التي قد تمكّن المغرب من احتلال موقع مريح عند الخروج من الأزمة، لأنه على بلادنا أن تسخّر ما لديها من عوامل مقاومة الضغط الداخلي و تستفيد من القفزة الإصلاحية التي عرفتها في السنوات الأخيرة من أجل مواصلة مشروعها التنموي و تحقيق المسلسلات الانتقالية التي تنخرط فيها اليوم على نحو واسع.

7. وتعدّ هاته الوثيقة نتاج عملية تفكير ويقظة داخل المعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية، والتي ابتدأت منذ شهر نونبر 2008، بمشاركة أعضاء لجنة توجيه المعهد. وهي تقترح تسليط الضوء على التطورات الكبرى للأزمة العالمية على كل من المدى القريب والمتوسط.

8. ويتوخى هذا التفكير،- فضلا عن تفسيره لتبعات الأزمة الاقتصادية على المغرب، استكشاف تطوراتها الممكنة على المستوى الوطني، وإجلاء المعطيات الجديدة للمناخ الدولي لما بعد هذه الأزمة، قبل اقتراح خارطة طريق لتدبيرها والإعداد للخروج منها.

9. ودون الرجوع إلى التفاصيل بشأن مصادر الأزمة العالمية الراهنة وآليات استفحالها، والتي أسهبت الأدبيات في بسطها، فإن هذه الوثيقة تتمحور حول أربعة أجزاء تعالج على التوالي المواضيع التالية:

- قنوات انتقال الأزمة العالمية إلى المغرب ؛
- التطوّرات المستقبلية الممكنة للأزمة بالمغرب والمخاطر المتعيّن ترصّدها ؛
- التشكلات الممكنة لعالم ما بعد الأزمة و التساؤلات الكبرى حول المرحلة الجديدة المنفتحة على الصعيد الدولي ؛
- المحاور الممكنة لخارطة طريق وطنية، تمكن المملكة من مواصلة مسار إصلاحاتها بهدوء، مع التصدّي للأزمة والاستعداد للخروج منها.

1 - المغرب أمام الأزمة المالية والاقتصادية العالمية

11. لقد وضعت الأزمة الاقتصادية العالمية حدّاً لمرحلة اتسمت بدينامية اقتصادية استثنائية استفاد منها العالم برمّته خلال العشرية الأولى من القرن 21 ؛ إذ لم يشهد نموّ البلدان النامية ولا تطوّر التجارة العالمية مثيلا لما كان من ازدهار إبان تلك الحقبة، خاصة في سياق انفتاح و تنام مترابطين.

12. يبقى أن جزءا من تلك الدينامية قد تقوى بتنامي العديد من الاختلالات والتجاوزات التي أفلتت من كل رقابة، في جو تسوده الثقة. و يُجمع الخبراء على أن هناك اختلالين كانت لهما ارتباطات مباشرة بالأزمة ؛ تفاقم مديونية الأسَر، التي عجز بعضها عن أداء ما بذمته من ديون، وخاصة في الولايات المتحدة، ثم كذلك تسريع الابتكار المالي وتعقيده بكيفية غير مراقبة، مع ما حمله من مخاطر، و صعب على أنظمة التقنين مواكبته.

13. وقد تمّ الكشف عن هذه الاختلالات على إثر تقلب السوق العقارية الأمريكية، الذي كان بمثابة نقطة انطلاق لأزمة ذات بعد تاريخي تمّت عبر ثلاث مراحل : فمن أزمة قروض رهنية، متمركزة في الولايات المتحدة خلال صيف 2007، دخل القطاع المالي في أزمة عميقة نظرا لفقدان الثقة، جرّت على إثرها العالم إلى أسوء ركود لم يشهد مثيله منذ الحرب العالمية الثانية (انظر الملحق 1).

14. أصبح جليا دخول العالم المتقدم مرحلة الركود عند متم سنة 2008 : فالنشاط الاقتصادي للدول المتقدّمة وهي أولى المتضرّرين قد تراجع بنسبة 7،5% خلال الثلاثة أشهر الأولى من السنة (صندوق النقد الدولي، أبريل 2009).

15. أما الدول النامية، بما فيها التي لم تطلها الأزمة المالية بسبب اندماجها المحدود في المنظومة المالية العالمية، فقد أصيبت بهزات الأزمة الاقتصادية، وذلك أساساً بفعل شدّة تقلّص التجارة العالمية وتباطؤ تدفق الاستثمارات الخارجية. إلاّ أن وقع الأزمة على البلدان النامية يبقى جدّ متباين حسب درجة اندماجها في الاقتصاد العالمي، وحسب هيكلة اقتصادها، ومتانة نظامها المالي و نسبة مديونيتها.

الإطار 1 : أزمة غير مسبوقة

- *بالنسبة لسنة 2007، تدهورت رسملة البورصة العالمية بأكثر من 24.000 مليار دولار، أي بحوالي 40% من الناتج الداخلي العالمي الخام. وعلى سبيل المثال، يشكّل انهيار رسملة البورصة العالمية 70 % من الناتج الداخلي الخام بفرنسا، و 60%* بالولايات المتحدة واليابان *(المرصد الفرنسي للظرفيات الاقتصادية، أبريل 2009).*
- *يقدر المبلغ الإجمالي للخسارة من الأصول على الصعيد العالمي ب 4000 مليار دولار، تتحمل الأبناك ثلثيه (صندوق النقد الدولي، أبريل 2009).*
- *تقدّر خسائر الأسر الأمريكية مند بداية الأزمة المالية خلال شهر غشت 2007 ب 4.355 مليار دولار عن الأسهم المحصّلة و ب 4.665 مليار دولار عن حصص هيئة توظيف القيم العقارية OPCVM وتوظيف الأموال في صناديق المعاشات، مما يمثل على التوالي 7،30%* و 9،32% من الناتج الداخلي الخام (المرصد الفرنسي للظرفية الاقتصادية، أبريل 2009).
- *كان عدد العاطلين الجدد في العالم، سنة 2008، 14 مليون شخص. ومع تفاقم الأزمة، يمكن لعدد العاطلين أن يتزايد ليبلغ 38 مليون نسمة سنة 2009 (المكتب الدولي للشغل، 2009).*
- *انخفضت صادرات الدول النامية بنسبة 20% خلال الثلاثة أشهر الرابعة من سنة 2008 (*المرصد الفرنسي للظرفية الاقتصادية، *أبريل 2009).*

16. إذا لم يتضرّر المغرب من الأزمة المالية، فإنه لم ينج من الآثار الأولى للأزمة الاقتصادية العالمية على الأنشطة الأكثر تأثرا بالظرفية الدولية. فبفضل الإصلاحات المنجزة خلال السنوات الأخيرة، وخاصة على الواجهة السوسيوإقتصادية، وكذا الدينامية الداخلية الوازنة، يواجه المغرب هذه الانعكاسات و هو في وضعية ملائمة نسبياً.

1.1 المغرب قبل الأزمة: مسار سوسيوإقتصادي واعد

17. عرف اقتصاد المغرب تحولات مهمة في السنوات الأخيرة، كان لها الفضل في الرفع من جاذبية مسلسل الإصلاحات المعتمَدة.

18. يوجد الاقتصاد المغربي الآن على عتبة جديدة من النموّ : فقد كان معدل نمو الناتج الداخلي الخام باستثناء الفلاحة 5% بالنسبة لفترة 2004-2007، مقابل 3،9% بالنسبة لفترة 1999-2003. إذ تنوّعت بنية الاقتصاد الوطني تدريجيّاً لفائدة القطاعات الحيوية، ولا سيما الخدمات التي أصبحت عنصر جاذبية للاستثمارات الخارجية المباشرة وعنصر تناوب مهمّ للتجارة الخارجية يعوّض جزئياً التدهور الشبه هيكلي للميزان التجاري.

19. واستفادت السوق الداخلية من دينامية جديدة مدعّمة بنموّ استهلاك الأسَر وبمجهود الاستثمار الذي يقوم به كل من القطاعين العام و الخاص. ويؤشّر على ذلك بكيفية دالّة الزيادة الواضحة في معدّل الاستثمار خلال السنوات الأخيرة والذي بلغ 30% من الناتج الداخلي الخام.

20. وكان لهذه الدينامية تأثير على التشغيل، بانخفاض نسبة العطالة بحوالي أربع نقاط في ظرف خمس سنوات، حيث إذ تبلغ حاليا حوالي 9،8%. كما أن القرض البنكي قد أسهم بشكل واسع في تحمّل الطلب، حيث تضاعف جاري القروض لدى الأبناك من 2005 إلى 2008، في سياق انخفاض نسبة الفوائد وتنشيط الاستبناك ومتانة النظام المالي.

المبيان 1

تطور جاري القروض البنكي

(مليار درهم)

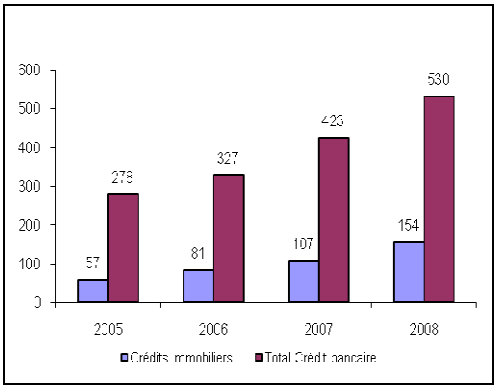

21. كما أن دينامية النموّ و تعدد البرامج المخصصة للتنمية البشرية قد مكنت من تسجيل تقدُّمات بارزة في مجال محاربة الفقر والتقليص من الفوارق؛ إذ انخفضت نسبة الفقر من 15،3% سنة 2001 إلى 9% سنة 2007. كما كان للزيادة القارّة في مخصّصات الميزانية لفائدة القطاعات الاجتماعية وقع إيجابي على تنويع البرامج والعمليات الهادفة إلى توسيع البنيات التحتية و الحصول على الخدمات الصحية والعلاجات الطبية والتربية والسكن.

22. واعتباراً لانتظام الأدآءات المسجلة خلال السنوات الأخيرة، فإن الأسس الماكروإقتصادية قد تحسّنت بشكل بارز. إذ تم التحكّم في التضخّم الذي استقرّ تحت نسبة 3%، وأيضا تطهير المالية العامة، بدليل التقليص المتواصل من العجز ألميزاني وانخفاض نسبة المديونية الخارجية من 26،4% من الناتج الداخلي الخام سنة 2003 إلى 19،8% سنة 2007 (وزارة الاقتصاد والمالية، 2009).

المبيان 2

تطوّر نسبة التضخم بالمغرب

2008-1990

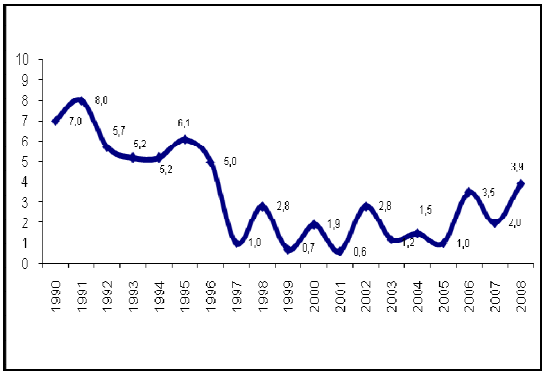

(المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية)

المبيان 3

تطوّر العجز الميزانيّ

ب % من الناتج الداخلي الخام

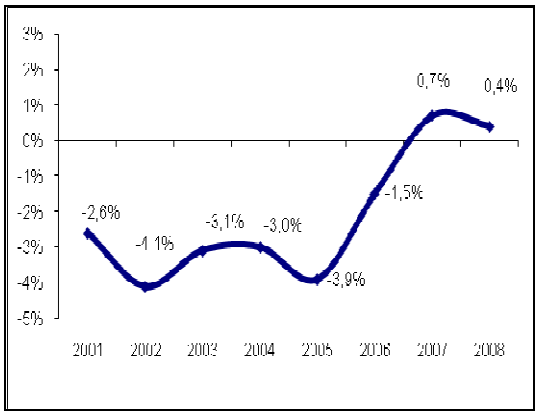

(المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية)

23. غير أنه بالرغم من التطوّرات المسجلة خلال السنوات الأخيرة، لم يتخلّص الاقتصاد المغربي بعد من بعض عوامل الهشاشة التي قد تضرّ بمسلسله التنموي، خاصة في ظل الأزمة العالمية.

24. فعلى الصعيد الاجتماعي، يتعيّن بذل جهود إضافية لتسريع الإصلاحات وتعميقها في المجالات المرتبطة بالصحة والتربية و التعليم. وعلاوة على ذلك، يشكّل استمرار التفاوتات تهديداً كامناً لمسلسل التنمية وللتوازن الاجتماعي.

25. أما على مستوى التجارة الخارجية، فلا زال المحتوى التكنولوجي للصادرات ضعيفا و ثلثيها مركز نحو أسواق الاتحاد الأوروبي. كما لا زال المغرب غير متمكّن من جميع الفرص المتاحة في إطار العولمة، بسبب ضعف تنافسية صادراته ومحدوديّة تنوّعها.

26. وأخيراً، يبقى النموّ الاقتصادي غير كاف لإدماج الأجيال الجديدة المتطلّعة إلى الشغل و لتطوّر السوق الداخلية بالرغم من تخفيف عدم استقراره المرتبط بتقلبات المناخ.

2.1 و لأنه نجا من الأزمة المالية، يتعيّن على المغرب التصدّي للأزمة الاقتصادية التي تمسّه عبر أربع قنوات انتقال

27. لم يتأثر المغرب بالأزمة المالية الدولية، بفضل متانة نظامه البنكي و نتيجة لاندماجه المحدود للأسواق المالية الدولية.

28. وبالفعل، فقد خلص آخر تقييم لاستقرار النظام المالي، والمنجز في نونبر 2007، إلى "أن النظام البنكي المغربي كان قارّاً، وجدّ مُرسمل، وربحيّ، ومتحمّل للصدمات" (صندوق النقد الدولي، 2008). ويأتي هذا التقييم ليعزّز سياسة تدعيم النظام البنكي المتمثلة أساساً في ملائمة الإطار التنظيمي للمعايير الدولية (Bâle II) وفي تقويم الأبناك العمومية، التي أصبحت خاضعة لنفس ما يسري على الأبناك الخصوصية من احترام للقواعد المالية والاحترازية.

29. وقد أشارت التحريّات التي قام بها بنك المغرب، فور بروز أولى علامات الأزمة المالية الدولية، إلى كون حصّة الودائع المالية الأجنبية ضمن مجموع ودائع الأبناك المغربية هامشية (أقل من 4 %)، وأن محفظات الأبناك لا تحتوي على ودائع ضارّة. كما يتبيّن من إحصائيات مجلس القيم المنقولة أن حصة غير المقيمين في رسملة البورصة، خارج المساهمات الإستراتيجية، كانت أقل من 1،8% عند متمّ سنة 2007 (ع. الجواهري، 2008).

30. وبالمقابل، فإن المغرب، على غرار باقي الدول النامية، قد تأثر بتقلب الاقتصاد العالمي منذ النصف الثاني من سنة 2008. وذلك ما يعكسه معدّل النمو لسنة 2008 بصفة إجمالية: فحسب آخر تقديرات المندوبية السامية للتخطيط، قد يقارب 5،4 %، بدل معدّل 6،8% الذي تم اعتماده لدى وضع القانون المالي لسنة 2008.

31. وبسبب تزامن دورته الاقتصادية مع نظيراتها لدى أهم شركائه الاقتصاديين، وخاصة منها فرنسا وإسبانيا، فقد تأثر المغرب بالأزمة من خلال أربع قنوات انتقال أساسية :

32. القناة الأولى، وتهم المبادلات التجارية، وتتجلى في تراجع الطلب الخارجيّ الموجّه إلى المغرب، ولاسيما تحت تأثير انكماش النشاط الاقتصادي والاستهلاك داخل الشركاء.

المبيان 4

الطلب الأجنبي الموجه للمغرب

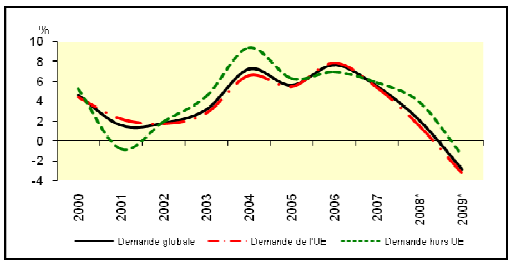

---- الطلب الإجمالي

---- طلب الاتحاد الأوروبي

---- طلب من خارج الاتحاد الأوروبي

(المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية)

33. القناة الثانية، وترتبط بانخفاض العائدات السياحية، نتيجة تقليص نفقات الأسر لأهمّ البلدان المصدرة للسياح، وكذا من اشتداد التنافسية على المستويين الجهوي والدولي، في مجال العرض السياحي.

34. القناة الثالثة، وتتعلق بتباطؤ تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، التي تأثرت في بلدان إقامتها من البطالة و تراجع النشاط الاقتصادي، خاصة في قطاعي البناء والسيارات، حيث العمالة الأجنبية مُمَثلة تمثيلا واسعا. فخلال السنين الأخيرة، ساهمت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج في تحسين ظروف العيش في الوسط القروي وفي تنمية سوق المواد الاستهلاكية وكذلك السكن.

المبيان 5

التطوّر الشهري لعائدة المغاربة المقيمين بالخارج

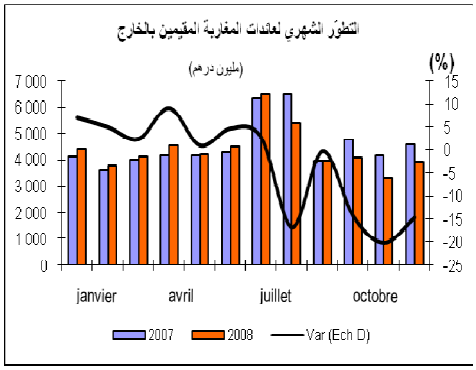

2008---- 2007 ---

---- متغيّر (سلّم د)

(المصدر : مكتب الصرف)

35. القناة الرابعة، وترتبط بتقلّص الاستثمار الخارجي المباشر تحت تأثير تصاعد الشكوك، والصعوبات المالية على الصعيد العالمي، والتأجيلات المتوقعة لمشاريع استثمارية.

المبيان 6

تطوّر الاستثمار الخارجي المباشر

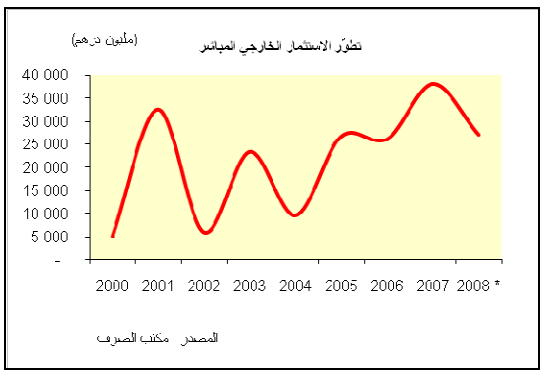

36. وبالنسبة للفترة ما بين يوليوز 2008 ومارس 2009، أي منذ تأكّد علامات الأزمة على الصعيد الدولي، جلبت القنوات الأربع 24 مليار درهم، و هو مبلغ أقل مما تمّ جلبه خلال نفس الفترة سابقاً، أي بانخفاض يقدّر ب 13 % (أنظر المبيان 7).

المبيان 7

وقع قنوات نقل الأزمة

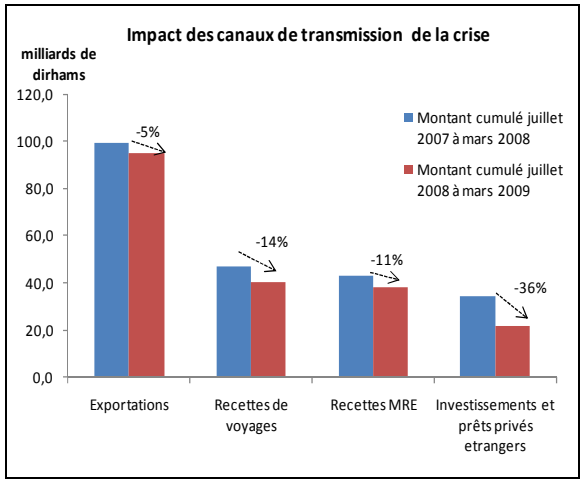

(المصدر : مكتب الصرف)

3.1 عوامل سانحة لامتصاص الأزمة سنة 2009

37. في السياق الراهن، يستفيد المغرب من الظروف الملائمة التي تمكّنه خلال سنة 2009 من تخفيف آثار الأزمة العالمية. حيث سيتمكن الاقتصاد الوطني من الحفاظ على إيقاع نموّ بحوالي 5% خلال سنة 2009، و ذلك بتوافق مع توجه السنوات الأخيرة، علماً بأن أغلب البلدان الصاعدة قد تفقد ما بين 3 و 5 نقط نموّ. وتبقى الإشارة إلى أن نمو الناتج الداخلي الخام، دون احتساب القطاع الأوّليّ، سيقف عند 3،9%، أي أضعف نسبة خلال الست سنوات الأخيرة.

38. من بين هاته الصمامات، هناك أولاً جودة الموسم ألفلاحي الذي تساهم نتائجه و بكيفية بارزة في تأمين المداخيل واستقرار التشغيل بالوسط القروي. وسيسجل القطاع الأوّلي في مجمله سنة 2009، نموّاً بنسبة 22%، ستكون له تداعيات إيجابية على الأنشطة غير الفلاحية، تقدّر بحوالي نقطة نموّ واحدة (المندوبية السامية للتخطيط، 2009).

39. في المرتبة الثانية، توجه أثمنة المواد الأولية والطاقة إلى الاعتدال مما يتيح هوامش مهمّة ليس فقط للحد من التوترات التضخّميّة وتخفيف العبء على القدرة الشرائية للأسر وتخفيض تكاليف الإنتاج الصناعي، ولكن أيضاً للتخفيف من الضغوط على المالية العمومية. و من المتوقع أن يصل سعر برميل النفط إلى حوالي 50 دولاراً خلال سنة 2009 (صندوق النقد الدولي، أبريل 2009)، حيث أن فاتورة البترول قد تراجعت نهاية شهر مارس 2009، لتستقرّ عند 10،2 مليار درهم، مقابل 16 مليار درهم في من نفس الفترة من سنة 2008 (مكتب الصرف، 2009).

40. ومن ناحية أخرى، فقد أسهمت السلطات العمومية في دعم المداخيل والقدرة الشرائية و ذلك باتخاذها لاثنين من التدابير المهمّة، يتعلق الأول بتخفيض الضريبة على الدخل، الذي تم تطبيقه منذ يناير 2009، و يتعلق الثاني من جهة أخرى، بالرفع من الحد الأدنى للأجور بنسبة 5% خلال شهر يوليوز، 2008، والذي ستليه زيادة ثانية في صيف 2009.

41. علاوة على ذلك، توقعت برمجة ميزانيّة سنة 2009 زيادة مهمّة في الاستثمارات العمومية (18%). وهكذا تم تخصيص 135 مليار درهم للاستثمارات العمومية، من ضمنها 45 مليار مسجّلة بالميزانية العامة للدولة، و ذلك لمصاحبة الإصلاحات الهيكلية والسياسات القطاعية.

المبيان 8

نفقات الاستثمار – ميزانية الدولة

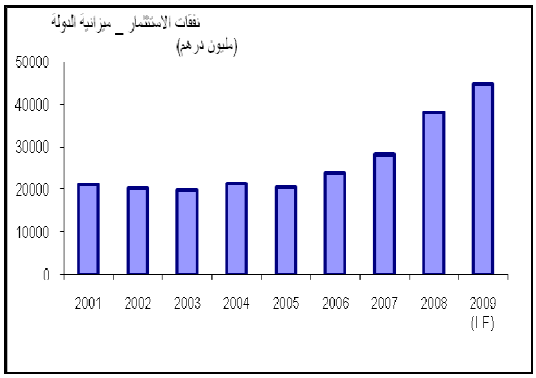

(المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية)

42. وأخيراً، ستستمر القروض البنكية في دعم الطلب الداخلي، حيث أن شروط التمويل مواتية وعلاقة الثقة بين الاقتصاد الحقيقي والمالي لم تتضرر على المستوى الوطني.

43. ومن شان هاته العناصر أن تساهم بكيفية فعالة في دعم الطلب الداخلي وتعويض ضعف الطلب الخارجي و لو جزئياً.

4.1 أجوبة المغرب الأولى بشأن الأزمة

44. مواصلة منها للتدابير التي سبق توقّعها في القانون المالي لسنة 2009 من أجل دعم الطلب والقدرة الشرائية، فقد قامت الحكومة بوضع آليات لتتبع آثار الأزمة وتقييمها، واعتمدت منهجيّة تدرّجية لمواجهتها.

45. كما تمّ إنشاء لجنة يقظة إستراتيجية، للقطاعين العمومي و الخاص في بداية شهر فبراير 2009. وتتمثل مهمتها في "وضع آليات للتشاور و ردّ الفعل ذات ارتباط وثيق بالواقع الميداني، و تحديد التدابير الملائمة والهادفة والاستباقية". وبموازاة مع ذلك، تم تشكيل مجموعات عمل تتولى على الخصوص، التأطير الماكرواقتصادي وتتبع تحويلات كل من المغاربة المقيمين بالخارج والقطاعات الصناعية و السياحة والفوسفاط. أما المقاربة المعتمدة فتقوم على تدبير حذر يتمحور حول تقييم الآثار المحتملة وتحديد التدابير التي يتعيّن اتخاذها وفق تطورات الأزمة.

46. وتمّ وضع عُدَّة لتتبع تطوّر الظرفيات القطاعية ؛ و تهم منذ ماي 2009، القطاعات الاقتصادية ذات إمكانات نموّ هامة، وخاصة منها العقار.

47. أولى التدابير التي قامت اللجنة بحصرها في شهر فبراير 2009 كانت موجّهة بالأساس إلى مصاحبة المقاولات الأكثر تضرّراً في قطاعات النسيج والجلد وتجهيز السيارات. وهي تهم ثلاث جوانب :

- الجانب الاجتماعي، ويهدف إلى الحفاظ على مناصب الشغل. ويتمثل في تحمّل الدولة لمساهمات أرباب العمل في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، لمدّة ستة أشهر قابلة للتجديد. وبالمقابل، تلتزم المقاولات بعدم تقليص عدد مستخدميها بأكثر من 5% وباحترام الحد الأدنى للأجور.
- الجانب المالي، وغايته تحسين مالية المقاولات. و يعتمد على تعزيز الضمانات التي تخوّلها الدولة للأبناك من أجل تمويل حاجياتها من رأس المال العامل (*ضمان استغلال*)، وكذا على تأجيل تسديد القروض على المدى المتوسط والبعيد (موراتوار 2009).
- الجانب التجاري، ويخصّ دعم تنويع المنافذ والأسواق. ويتضمن تحمّل نفقات الاستكشاف والشروط التفضيلية بالنسبة للتأمينات عند التصدير.

48. قدّرت تكلفة هاته التدابير ب 1،3 مليار درهم، منها حوالي 800 مليون درهم مخصصة لواجب انخراطات أرباب العمل في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

49. من ناحية أخرى، و اعتباراً لما للقطاع السياحي المغربي من حساسية إزاء الظرفية الدولية، فقد تم وضع خطة عمل "كاب 2009"، خصص لها غلاف مالي يقدر ب 100 مليون درهم. ويهدف هذا المخطط إلى تعزيز حصص السوق على مستوى الدول المرسلة، و إنعاش النشاط السياحي في كل من أقاليم مراكش وفاس والدار البيضاء وأكادير.

50. وقد أوصت لجنة اليقظة الإستراتيجية خلال اجتماعها يوم 19 ماي 2009 باتخاذ تدابير جديدة، من بينها إنعاش استثمار المغاربة المقيمين بالخارج، من خلال إعادة تنظيم آلية «ضمان السكن". كما تم تخصيص مبلغ إضافي قدره 300 مليون درهم لتعزيز النهوض بالسياحة، رُصِد بالخصوص لمدينة مراكش وكذلك لدعم السياحة الداخلية. كما أن قطاع الإليكترونيات سيستفيد من تدابير سبق تطبيقها لفائدة قطاعات صناعية أخرى (وزارة الاقتصاد والمالية، 2009).

51. وتعتبر التدابير المتخذة بمثابة استجابة ظرفية ضروريّة، موجّهة بالخصوص لدعم النسيج الإنتاجي في فترة الأزمة، وليست حلا آنياً للعجز الهيكلي الذي كشفت عنه هذه الأخيرة. هذه التدابير نابعة من مقاربة براغماتية، مكيّفة حسب تطوّرات الأزمة، من أجل استغلال متدرّج وفعّال للهوامش التي تسمح بها الميزانية. وستكون هذه التدابير أكثر نجاعة لو أخذت في اعتبارها الآثار غير المباشرة للأزمة على القطاعات التي ليست مهدّدة بالدرجة الأولى. ومن ثمّ فإن الأمر يستلزم اعتماد تقييم منتظم للمقاولات المستفيدة من آلية الدعم هاته، بغية تعديل التدابير المعنية وتدقيقها.

2 – التطوّرات الممكنة للأزمة
المغرب : المخاطر المتعينّ مراقبتها

52. في سياق الأزمة، تبقى توقعات النموّ التي قام بها صندوق النقد الدولي جدّ غامضة، كما يتبّين من المراجعات المتتالية نحو الانخفاض لتوقعات النمو لسنة 2009 (المبيان 9).

53. و يقر صندوق النقد الدولي أن آخر توقعاته هي موضوع "شك استثنائي وتقلّبات جد سلبية (...). و يسود التخوّف من أن تكون التدابير الحكومية غير كافية للحد من تدهور الوضعية المالية وإضعاف النشاط الاقتصادي" (صندوق النقد الدولي، أبريل 2009).

المبيان 9

تطوّر توقعات صندوق النقد الدولي للنمو

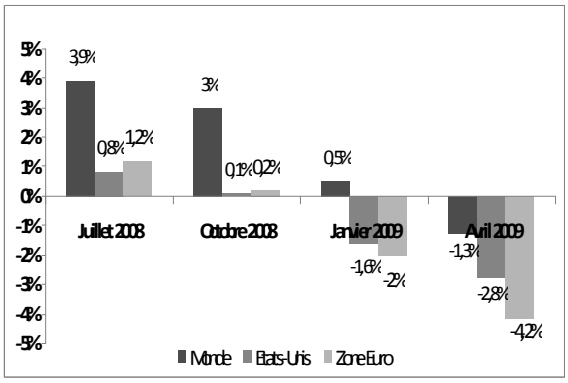

54. وفيما يخص المغرب، و رغم حساسية أي عملية توقعيّة بشأن التطوّرات المستقبلية، فمن الضروري القيام بعمل استكشافي نوعي لوصف التطوّرات الممكنة لآثار الأزمة الاقتصادية على المغرب، ومن ثمّ كشف أهمّ المخاطر المتعيّن استباقها في إطار تدبير توقعي لعواقب الأزمة.

55. وهكذا، فمن الأهمية بما كان الإشارة إلى أن للثقة بين الفاعلين الاقتصاديين ولتعبئتهم دور حاسم في التطورات المستقبلية. كما أن استعادة الثقة قد تكون من العناصر الحاسمة للخروج من الأزمة العالمية وتحقيق مراجعة رصينة (صندوق النقد الدولي، أبريل 2009).

56. ويدعو استمرار الظرفية المكتئبة على المستوى الدولي، إلى التكهّن بأن القنوات الأولية لانتقال الأزمة بالمغرب تبقى فاعلة على المدى القريب. إذ من الممكن أن تشمل تطوّرات حرجة لكل من مخزون العملة الصعبة، وحركية الاقتصاد الداخلي، وسوق الشغل والمكتسبات الاجتماعية، وكذا المالية العمومية.

1.2 قنوات دائمة الفعالية لانتقال الأزمة

57. لا زالت آفاق النمو لدى شركاء المغرب الاقتصاديين قاتمة. ذلك أن كلاً من فرنسا وإسبانيا وإيطاليا تتوقع تراجعاً لناتجها الداخلي الخام بنسبة تفوق 3% سنة 2009 و زيادة بالغة في نسب العطالة (لجنة الاتحاد الأوروبي، 2009).

المبيان 10

النسب التوقعية لتطوّر الناتج الداخلي الخام

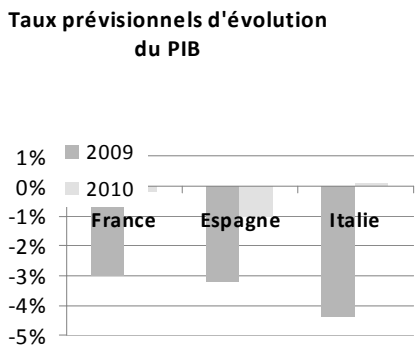

المبيان 11

النسب التوقعيّة للبطالة

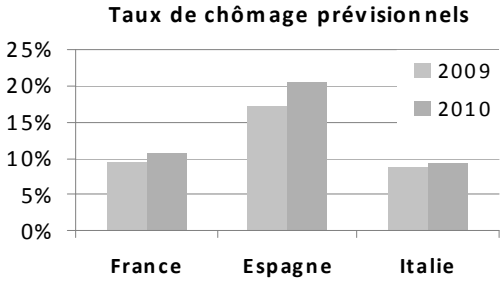

(المصدر: اللجنة الأوروبية (2009))

58. في هذا السياق، قد تعرف تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، خلال سنة 2009' انخفاضاً يصل إلى 10%، حسب تصوّر متوسط ل"ستاندارد وبورس (Standard & Poor's)، أي بنقص يقدّر بحوالي 5 مليار درهم.

59. وبخصوص التجارة الدولية، فإن المنظمة العالمية للتجارة تتوقع انخفاضا في الصادرات الدولية يقدّر ب 9%. وفضلا عن الأثر المباشر لانخفاض الطلب على الصعيد الدولي، فإن تباطؤ التجارة الدولية قد يعود إلى انحصار التمويلات التجارية وإلى اعتماد تدابير وقائية (المنظمة العالمية للتجارة، 2009). وبالرغم مما أقدمت عليه مجموعة العشرين، خلال اجتماعها يوم 2 أبريل 2009، بتخصيصها 250 مليار دولار لتمويل التجارة الدولية، ودعوتها لرفض الحمائية، فإن الصيغة المعتمدة القاضية ب "الامتناع عن وضع حواجز جديدة أمام الاستثمار أو تجارة السلع والخدمات وفرض قيود على التصدير"، تترك المجال مفتوحاً لعدة أشكال من الحواجز غير المباشرة (شراءات عمومية انتقائية، وإجبارية الحفاظ على مناصب الشغل الوطنية مقابل تمويل عمومي...).

60. بالنسبة للسياحة، فإن المنظمة العالمية للسياحة تتوقع أن يستقر عدد السياح في العالم سنة 2009 بالنسبة لما كان عليه سنة 2008، كما تشير المنظمة إلى التغييرات المحتملة في سلوك السياح إذ سيفضلون الوجهات القريبة و الإقامة القصيرة الأمد ، والإيواء بأقل التكاليف (المنظمة العالمية للسياحة، 2009). ويُنذر هذا التطور بأن المغرب، بالرغم من احتمال حفاظه على عدد الوافدين من السياح، فإن عدد المبيتات والعائدات من السياحة سيستمر انخفاضها.

61. وفيما يتعلق بالاستثمارات المباشرة في الخارج، في اتجاه البلدان النامية، فقد تنخفض من 459 مليار دولار سنة 2008 إلى 312 مليار دولار سنة 2009، وإلى 303 مليار دولار سنة 2010. وبالنسبة لأفريقيا على وجه خاص، فإن الاستثمارات المباشرة في الخارج ستبلغ سنة 2009 2،6 مليار دولار، أي بانخفاض يقدّر ب 15% بالنسبة للسنة الماضية (صندوق النقد الدولي، 2009).

2.2 خطر نضوب احتياطيات العملة الصعبة

62. إن مختلف التوقعات، سواء المتعلقة منها بالظرفية الاقتصادية للبلدان الشريكة، أو بالتجارة الدولية، أو بالسياحة، تساهم في تفاقم تدهوُر ميزان الأداءات وفي تقلص احتياطيات العملة الصعبة. كما أن انخفاض سعر المواد الأولية لن يسمح سوى بالحدّ جزئيا من هذا التوجه. فمنذ سنة 2008، أسفر الحساب الجاري لميزان الأداءات عن عجز بنسبة 6،5% (من الناتج الداخلي الخام)، يعْزى بالخصوص إلى عجز الميزان التجاري. وقد تراجعت أيضاً احتياطيات الصرف ب 11،5 مليار درهم سنة 2008، مما أدى إلى نقص التغطية إلى 6،6 أشهر من الواردات (بنك المغرب، 2009).

63. ومن ناحية أخرى، من الممكن أن يتفاقم السحب من العملات بفعل إحجام الفاعلين الأجانب عن الاستثمار في الأنشطة الأكثر تضرّراً أو في تلك التي تشملها تحفيزات مهمّة في إطار مخططات الإقلاع الأوروبية (الأوفشورينغ، المناولة، ...).

64. وأخيراً فإن تدهور احتياطيات الصّرف سيزداد تفاقما إذا ما استبقته أسواق المواد الأولية والطاقة بالخروج من الأزمة متجهة مبكرا نحو لارتفاع.

3.2 الإنهاك المُحتَمل للدينامية الاقتصادية الداخلية

65. خلال السنوات الأخيرة، أتاحت الزيادة المهمة في مداخيل الأسر في تنمية السوق الداخلية، وخاصة في مجال المواد الاستهلاكية والسكن. وقد كانت هذه الدينامية بمثابة المحرّك الرئيسي للنموّ أثناء السنوات الفلاحية الجيّدة.

66. وبالنظر إلى انعكاسات السياحة وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج على مختلف القطاعات الاقتصادية، فإن استمرار جمود هذه الأنشطة سيؤدّي إلى تواصل التباطؤ الاقتصادي ليتجاوز قطاعات الأنشطة ذات الارتباط المباشر بالظرفية الدولية. وسيتفاقم هذا التوجّه في سنة 2010، في حالة موسم فلاحي سيّء.

67. إن كلاً من قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الإنعاش العقاري سيتضرّر وبصفة خاصة، بفعل انخفاض الطلب. فبفضل ما يحظى به هذان القطاعان من دعم القروض البنكية لفائدة العقار، والتي زاد جاريها ب 28% سنوياً منذ 2005، فقد عرفا تطوّرا مهمّاً جعلهما من أبرز القطاعات المشغلة، وذلك ب 926.000 من العمال النشيطينً في نهاية 2008 (بنك المغرب، 2009). إلاّ أنه منذ متمّ سنة 2008، استقر نموّ هذين القطاعين عند مستويات إيجابية، مع ما شابهما من تغيّر (المندوبية السامية للتخطيط، 2009).

4.2 خطر تصاعُد البطالة والفقر

68. إن من شأن التباطؤ الاقتصادي الممتدّ تدريجيا إلى مجموع القطاعات، أن يضاعف من مشاكل سوق التشغيل مما سيؤدي إلى تفاقم التهميش بالوسط الحضري، و الفقر بالوسط القروي، و انعدام الاستقرار الاجتماعي.

69. وقد تشتدّ هذه المشاكل بفعل عدة عوامل، من قبيل ظاهرة عودة المهاجرين في حالة استمرار الأزمة في البلدان الأوروبية، أو تسريع الهجرة القروية في حالة سوء الموسم الفلاحي سنة 2010. و مع أن السنوات الأخيرة عرفت تقلصا لحدّة الفقر، فإن قُرابة 20% من الساكنة المغربية تبقى في وضعية هشة، وقد تسقط في الفقر في غياب وقاية اجتماعية مهيكلة.

المؤطّر 2

وقع الأزمة المالية الأسيوية على الفقر والشغل الهشّ

إن البلدان التي تتميز بمستوى اقتصاد غير مهيكل بالغ الأهمية، وبتغطية اجتماعية محدودةً، تعرف ميلا إلى ارتفاع نسبة التشغيل الهشّ وما يترتب عنه من تفشي الفقر، بفعل الصدمات الخارجية، من قبيل الأزمة المالية الأسيوية أو الانكماش الاقتصادي العالمي.

ففي اندونيسيا، ارتفعت نسبة البطالة من 4،4% سنة 1996 إلى 5،4% سنة 1998، مما يمثل 1،1 مليون شخصاً. وبالمقابل، و في ظرف سنة واحدة، أي ما بين 1997 و1998، قدّر عدد المزاولين لشغل هشّ ب 3،7 مليون شخصاً، أي بارتفاع بنسبة 6،8%.

أما امتداد الفقر فقد كان من أبرز القضايا المقلقة. فبينما انخفضت عتبة الفقر المتمثلة في دولارين في اليوم من 64% سنة 1993 إلى 60% سنة 1997، عكست الأزمة هذا التوجه لترتفع نسبة الفقر إلى 76% سنة 1998.

المصدر: International Labour Organisation. The fallout in Asia : Assessing labour market impacts and national policy responses to the global financial crisis (2009)

5.2 خطر إضعاف القطاع المالي

70. إن من شأن الصعوبات التي يعانيها سوق الشغل وكذا انخفاض النشاط الاقتصادي تضخيم المخاطر المحدقة بالقطاع المالي.

71. كما أن العجز في تغطية الديون المستحقة من طرف الأسر والمقاولات قد يؤدّي إلى إضعاف النظام البنكي الذي يزيد من حدّته تباطؤ القطاع العقاري.

72. غير أنه خلال متم شهر فبراير من عام 2009، بقي التوجه إيجابيا حيث تقلّصت حصة الديون المعلّقة ب 5% مقارنة بما كانت عليه سنة 2008 (بنك المغرب، أبريل 2008). وعلى المستوى الاحترازي، وبغاية تعزيز الرساميل الذاتية للأبناك، قام بنك المغرب بالرفع من المستوى الأدنى من القدرة الائتمانية، من 8 إلى 10%، بداية من فاتح يناير 2009 (ع. الجواهري، نونبر 2008).

6.2 مالية عمومية على المحَكّ

73. بدورها تكاد تتقلّص هوامش الميزانيّة ، في حالة امتداد الأزمة وتعمقها، بالرغم من الانخفاض الشبه المؤكّد لنفقات المقاصّة بالنسبة لسنة 2008. وأمام آثار الأزمة، سيكون على الدولة أن تزيد من نفقاتها للحد من هذه الآثار على الصعيد الداخلي، بالرغم من تأثر مداخيلها الضريبية جراء ذلك.

74. فلن تسجّل تلك المداخيل مزيداً من نسب النموّ الاستثنائية التي عرفتها خلال السنين الأخيرة (من 18،19% من الناتج الداخلي الخام سنة 2001 على 24،3% سنة 2008) : ففي نهاية شهر مارس 2009، سجّلت المداخيل الضريبية انخفاضا شاملا بنسبة 13،2، وبنسبة 17،5 على مستوى الضريبة على الشركات، بالنسبة للثلاثة أشهر الأولى من سنة 2009. (وزارة الاقتصاد والمالية، مارس 2009).

3 – عالم ما بعد الأزمة : بين الاستمرار والقطيعة

75. في الوقت الذي تتعدد فيه التساؤلات بشأن آفاق الخروج من الأزمة وكيفية تشكل عالم ما بعد الأزمة، بادرت الحكومات وكذا المقاولات إلى التسابق نحو التموقع في جوّ من الرصد المتبادل بل ومن الريبة أحياناً.

76. وإذا لم تستنفذ مرحلة ما بعد الأزمة نموذج اقتصاد السوق، في غياب نموذج بديل ناضج بما فيه الكفاية، فإن العالم مع ذلك قد يشرع في اتخاذ توجّه مغاير للذي كان سائداً خلال الثلاث عقود الأخيرة. وسيرتسم هذا التوجه حسب تطوّرات نماذج التنمية، وسريان العولمة والإجابات على المعادلات الغذائية والطاقية العالمية.

1.3 عالم يبحث عن نماذج جديدة لتنمية مستدامة

77. تعتبر الاضطرابات الحالية بالنسبة للعديد من بلدان المعمور أزمة أخرى تنضاف إلى الأزمة الاقتصادية. ذلك أنه قبيل الأزمة المالية العالمية، سبق للعالم أن شهد توتّرات قصوى على صعيد أسواق المواد الأولية، الغذائية، الطاقية، و المعدنية. ولم تكن مثل هذه التوتّرات التي تؤثر بالخصوص على البلدان الضعيفة و الأكثر فقرا، مترتّبة فقط عن المضاربَة المالية. فمصادرها الحقيقية تكمن في اختلال التوازنات بين العرض والطلب في هذه الأسواق، من جهة، وفي الآفاق المقلقة للتغيرات المناخية، من جهة أخرى.

78. وقد كشفت هذه التوتّرات عن محدودية النموذج الاقتصادي الذي أبان عن عدم قدرته على تحمّل التأثيرات الخارجية الناجمة عن التطوّر السريع لأنماط الإنتاج غير العابئة بضرورة المحافظة على التوازن البيئي، و انقطاع الرابط بين الاقتصاد الفعلي و القطاع المالية.

79. وهكذا، فعند الخروج من هذه الأزمة الاقتصادية، سيواجه العالم مجدّداً الإشكاليات الكبرى، المتخفية راهناً خلف الظرفية الحالية، ومنها :

- الأمن الغذائي، الذي تضرّر من عجز المجموعة الدولية عن تبنّي حلول شاملة من شأنها الحدّ من النقص الغذائي وتحقيق استقرار دائم لأسعار الموادّ الغذائية الأساسية؛
- الأمن الطاقي، الذي لن يلبث الانتعاش الاقتصاديّ أن يضعه في صدارة الاهتمام، من خلال التهاب أسعار النفط الخاضعة لانعدام الاستقرار الجيوسياسي لمراكز إنتاج النفط.

80. وعليه، فإن الأزمة الحالية تعيد إلى الواجهة الطابع الإستعجالي لنمط جديد للإنتاج والاستهلاك، كفيل بتحمّل المشاكل البيئية. ويتجلّى ذلك من خلال النداءات المتتالية من أجل نماء أخضر.

2.3 مرحلة قطيعة في الدائرة المالية وعودة محتملة للتضخّم

81. من المنتظر أن يشهد عالم المال أهم التقلّبات خلال الفترة المقبلة. فقد كان على الرأسمالية الجامحة التي تميّزت بفرط في المديونية و بنسب أرباح مالية جد مرتفعة لا علاقة لها بالنسب المتاحة في الأنشطة الاقتصادية الأخرى، أن تفسح المجال لرأسمالية أكثر مقاولاتية، تعتمد أكثر على قطاعات الاقتصاد الفعلي.

82. إن فترة ما بعد الأزمة بالنسبة للقطاع المالي العالمي و للأنظمة المالية الوطنية سيكون رهين مدى وفعالية حركتي إعادة التقنين المعمول بهما حاليا، والتي كانت موضوع نقاش ساخن داخل مجموعة العشرين (أنظر الملحق 2)، وهما :

- الواقع المستقبلي للتقنين المالي. فقد أدركت الحكومات والأبناك المركزية أكثر من ذي قبل أن "النظام البنكي يوجد في قلب المفاعل، وهو المؤتمن على الثقة العمومية" (Peyrelevade.j. بيريلفاد, ج.، 2009)، ويتعيّن إعادته لمهمته الأساسية ألا وهي تمويل الاقتصاد. ولأول مرّة تم اعتماد تدابير مهمّة، منها المراقبة الصارمة للأبناك، وتقنين وكالات التنقيط وواقيات الأموال hedge funds وصناديق الاستثمار، و تأطير الامتيازات الضريبية، أو تقنين أنماط الربح في القطاع المالي. وسيكون من ميزات هذه التدابير تعزيز الاستقرار المالي وتقليص احتمال نشوء أزمات خطيرة ذات البعد النسقي في المستقبل.

- تصميم إصلاح المؤسسات المالية (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي...). يجب أن يتم هذا الإصلاح، بأخذ وزن الدول النامية ومصالحها (الصين، البرازيل...) بعين الاعتبار. ومن شأن إصلاح كهذا أن يتم بموازاة مع إعادة تطوير النظام النقدي الدولي وطرق تدبير الاحتياطيات من العملة الصعبة. وهذا من صميم التساؤلات الكبرى في السنين المقبلة.

83. إن المرحلة المقبلة قد تعرف عودة للتضخّم. ذلك أن كبريات الاقتصاديات التي تسجّل اليوم عجزاً مالياً مهمّا لتمويل مخططات إقلاعها وتطهير نظامها البنكي، قد تضطرّ انطلاقا من 2010-2011 للزيادة في الضرائب أو لطلب التمويل من الأبناك المركزية بالاستحداث النقدي. وقد يؤدّي ذلك إلى الرفع من مستوى التضخّم لدى الخروج من الأزمة الحالية، سيما وأن الأبناك المركزية قد خفّضت جذريّا نسبَ أرباحها بغية إنعاش القروض.

84. غير أنه من المأمول ألاّ ترضخ الأبناك "للإغراء التضخّميّ" من الحكومات التي قد تسعى على الخصوص لتخفيف عبء الديون باللجوء إلى التضخّم. فالسلطات النقدية تتوفّر اليوم على ما يكفي من الاستقلالية وعلى الرافعات التقنية من أجل امتصاص الكتل النقدية المترتّبة عن الأزمة، والحيلولة دون تفاقم وتيرة التضخّم.

3.3 مرحلة توتّرات إستراتيجية في خضمّ العولمة

85. لقد كان على الأزمة العالمية أن تسرّع حركة اللامركزية التي هي حيز التطبيق، وذلك بإعادة توزيع السلطتين الاقتصادية والمالية لفائدة البلدان الصاعدة، وفق مناهج جديدة لإعادة تركيب دوائر التأثير (معهد العلاقات الدولية والإستراتيجية، 2008). وقد تكون هذه المناهج وغيرها نتاج تحالفات طاقية ورهانات الهجرة و الأمن.

86. وإن كانت الفرضية القائمة بتحوّل الأزمة المالية والاقتصادية الحالية إلى أزمة جيوسياسية غير مستبعدة، فإنها تبقى ضعيفة في الوقت الراهن. ومن شأن التقاء تغييرات محتملة أن تضع التوازن الاستراتجي العالمي على المحكّ وتجسّد مسبقاً إعادة هيكلة للعلاقات الدولية. ومن ثم فهناك أربع متغيّرات جديرة بالتحليل وهي كالآتي :

87. إن المتغيّر الأول يتعلق بمستقبل العولمة (استمرارية سريعة أم تراجع حمائي؟). فالنزعة الحمائيّة قد تشتدّ بسرعة، سيما مع ابتعاد أفق الخروج من الأزمة، مُحدثة عولمة مجزّأة ورهينة منطق وطني أو إقليمي. وسيتراجع التعاون الدولي ويحتدّ الصراع حول الموارد الطبيعية. ولن يكون هذا المنحى فقط اختباراً حاسماً للمجتمع الدولي برمته، بل أيضاً امتحاناً حقيقياً للدول التي ليس لها ما يكفي من الوزن الاقتصادي والإستراتيجي.

88. وعوض أن تؤدّي الأزمة الحالية إلى تشجيع الحمائية، فقد تدفع إلى سيناريو بديل، يسير في اتجاه تقارب تدريجي نحو تشكلات متينة للحكامة والتقنين متعددي الأطراف. وهكذا سيخرج تحرير التجارة العالمية من الطريق المسدود لمسلسل الدوحة المتعلق بتحرير التجارة العالمية ليشمل قطاعي الفلاحة والخدمات. وسيكون بالإمكان التفكير في إبرام اتفاقيات متعدّدة الأطراف حول قضايا التغيّر المناخي والأمن الغذائي والنظام النقدي الدولي.

89. ومن البديهي أن هذا المنظور للعولمة هو الذي سيحدد مستقبلا حجم و وجهة الاستثمارات المباشرة إلى الخارج وكذا الخارطة الصناعية العالمية و ديناميات الهجرة.

90. ويخص المتغيّر الثاني قدرة الولايات المتحدة والغرب بصفة عامة على استعادة مصداقيتهما وريادتهما كمتعهدي نموذج اشتغال الاقتصاد الدولي وكفاعلين حاسمين في النظام الدولي. ويعتبر ما تتوفر عليه الولايات المتحدة من قدرة على سرعة تخطّي أزمة ثقيلة بموازاة مع دخولها في مجازفة عسكرية جديدة في أفغانستان – باكستان، بمثابة اختبار استراتيجي لهذا البلد الذي انفرد منذ عقود بموقع الريادة.

91. ويرتبط المتغيّر الثالث بالمكانة التي ستحتلها البلدان النامية في صنع القرار العالمي. ويتعلق الأمر بصفة خاصة بتطوّر العلاقات بين الولايات المتحدة والصين، على خلفية معارضة الوظيفة المحورية للدولار. وبهذا الصدد، فإن الخيارين الممكنين لنظام الصرف الحالي يتمثلان في اعتماد وحدة حقوق السحب الخاصة كمرجع نقدي عالمي، أو تبنّي سلة عملات مرجعية.

92. أما المتغيّر الرابع فذو صلة باستمرار الالتزام العالمي لفائدة الدول السائرة في طريق النمو أو عدمه. فالاستقرار العالمي قد يكون جدّ مرهون بهذا المتغيّر الذي نحته الأزمة الحالية إلى المرتبة الثانية، والحال أن أهداف ألفية التنمية لا تزال بعيدة المنال سنة 2015. وستقوم الاختيارات التي ستعتمدها الأمم المصنّعة في هذا الاتجاه برسم الملامح الجديدة للعولمة. آنذاك سيقتضي الأمر إما إعادة تأكيد مسؤولية هذه الأمم إزاء نموّ الدول الهشّة، مع ما ينتج عن ذلك من قبيل نقل الثروات والمهارات، أو اعتماد خيار "كلّ لمصلحته الخاصة او المصلحة الخاصة أولا".

4.3 مرحلة أكثر انفتاحاً على الابتكار وتسريع التكنولوجيات

93. إن تسريع وتيرة التقدّم التكنولوجي، بفعل تصعيد المنافسة وتحولات أنماط الإنتاج والتبادل والاستهلاك، يمكنه أن يصاحب التحولات الكبرى على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. وقد تكون هذه التحولات نتاج تطوّر سلوك الأسَر والمقاولات في الدول النامية، حيث يساعد الوعي البيئي تطوير التكنولوجيات النظيفة ويزيد من الطلب على المنتجات الجديدة كالعقار "الأخضر" (القرض الفلاحي– فرنسا ، 2009).

94. ومن شأن الأزمة الحالية أن تدشن مرحلة جديدة من الابتكارات و من التكنولوجيات الكبرى. فالابتكار يعتبر بمثابة حافز حقيقي للخروج من الأزمة بالنسبة لكثير من الدول التي تتسابق نحو البحث والإبداع، كما يتجلّى في العديد من التدابير ما قبل الابتكارية المتضمنة في مخططات إقلاعها الاقتصادي (دعم المقاولات الناكصة للحفاظ على أنشطتها في البحث والتنمية، ولوج أفضل لتمويل ا"الشركات الشابة المبتكرة" (young innovative companies)، شراء المقاولات لنقل التكنولوجيات...).

95. وهكذا يتعيّن توقُّع تغييرات في المواقع التنافسية وتنمية أسواق جديدة، وخاصة في مجال التكنولوجيات الخضراء، وتكنولوجيا الإعلام، واقتصاد المعرفة. وعليه، فإن كان للأزمة من ايجابيات، فهو أنها أتاحت هذا التسريع التكنولوجي الذي قد يمكّن الاقتصاد العالمي من استعادة حيويته.

96. كان الابتكار دائما ما يساعد العالم على تجاوز أزماته، كما أنه طالما فتح مجالات للانطلاق التكنولوجي في الدول التي كانت على استعداد، بفضل بنياتها التحتية العلمية ومواردها البشرية، التموقع في مجالات البحث والتنمية.

97. تبرز من خلال هذه الإطلالة على التطوّرات التي ستطبع عالم ما بعد الأزمة، الفرص التي على المغرب انتهازها في مجال القطاعات الجديدة الواعدة، مما يستدعي بالفعل تعديلا عميقاً لموقعه في التصدير. فالشكوك الكبرى التي تمّ إجلاؤها تؤكد أن من الضروري للمغرب أن يواصل بحزم وانسجام أوراشه التنموية وسياساته العمومية، وفي مقدمتها الإصلاحات في مجالات التربية والعدل والصحة. كما تشير هذه الشكوك إلى أهمية التماسك الداخلي القوي والرابط الاجتماعي المتين الذي تعزّزه الخدمات الاجتماعية الناجعة.

4 - حلّ الإشكاليات البنيوية التي كشفتها الأزمة والتحضير لما بعد الأزمة : توصيات من أجل خارطة طريق وطنية

98. إن ضرورة تموقع المغرب بسرعة للتصدي لما بعد الأزمة ينبثق من قرار مبني على الحيطة و التفاؤل و تمليه على المغرب ثلاثة اعتبارات أساسية :

- في مجال تدبير تبعات الأزمة على الصعيد الوطني، هناك ترابط بين التدابير الاستعجالية والقرارات ذات الأمد القريب، والتي يتعيّن اتخاذهما بكيفية منسجمة وتكاملية؛
- لقد استفاد المغرب من مرحلة هدوء قبل التعرض لآثار الأزمة مقارنة بأبرز شركائه. ولذا فمن المحتمل جدّا أن يستمرّ في تحمّل آثار الأزمة في الوقت الذي يكون شركاؤه قد خرجوا منها؛
- أدرك المغرب حدوث الأزمة العالمية في وقت كان فيه على درب نموّ واعد، وكان قد أطلق استراتيجيات قطاعية إرادية، يتعيّن اليوم تعديلها أو تسريعها وفق اتجاهات ما بعد الأزمة.

99.ولذلك فمن الأهمية بما كان مباشرة تدبير الأزمة بموازاة مع التحضير لما بعدها، بتسخير جميع الوسائل الممكنة، لكي يكون المغرب على أهبة مواصلة دينامية النموّ والتطوّر بعد الخروج منها.

100. وفضلا عن الأجوبة الظرفية، سيكون من الأهم حلّ الإشكاليات الهيكلية السابقة للأزمة والتي كشفت عنها هذه الأخيرة بكيفية غير مسبوقة.

المؤطَّر 3

اختيارات تدبير الأزمة محدّدة لمسار ما بعد الأزمة

تشير مختلفات الدراسات حول الأزمات الاقتصادية أن البلدان لا تتخذ نفس مسار النمو على إثر هذه الأزمات. غير أن تجارب البلدان جدّ متباينة،بالنظر إلى ما للاختيارات السياسات الوطنية، خلال الأزمة من انعكاس كبير على النمو على الأمد البعيد.

و أبرز دليل على ذلك المقارنة بين السويد واليابان،و كلاهما قد تأثر خلال التسعينيّات بانتكاسة اقتصادية ناتجة عن أزمة مالية. فبينما أفلحت السويد في تسريع نموّها بعد الأزمة، ظل اليابان يعاني من ركود طويل، عرف أحيانا ب "العُشرية الضائعة". وقد مكنت هذه المقارنة من التعرّف على خمس مجالات حيوية بالنسبة للسياسات الواجب اعتمادها في فترة الأزمة : حجم مخطط الإقلاع ومدّته، مضمونه، السياسات المرتبطة بسوق الشغل، إعادة هيكلة الأبناك، وسياسة الابتكار.

ولما كان حجم مخططات الإقلاع موضوعً نقاش واسع، فإن مضمونها لا يقلّ أهمية. وبصفة خاصة، سياسات "ما قبل النمو"، ولا سيما في مجال التربية التي تعتبر ذات أولوية أكيدة. فقد كشفت التجربة السويدية أهمية الحفاظ على اليد العاملة في سوق الشغل (التوقيت الجزئي، العمل المؤقت...) بدل خيار الحذف النهائي (على نحو التقاعد المبكر). كما أنه من الأولوية بما كان الإسراع بإعادة هيكلة القطاع المالي. وقد احتاجت الأبناك اليابانية إلى سبع سنوات لتحصيل نصف خسائرها مقابل ثلاث سنوات بالنسبة للأبناك السويدية. وأخيراً، يتعيّن تعزيز سياسة البحث والتنمية، ذلك لأن التخفيض من مجهود البحث قد يترتب عنه لا محالة إهدار للإنتاجية البشرية اليوم.

المصدر :

Pisani-Ferry et Van Pottelsberghe Bruno. Handle with care ! Postrcrisis in the EU, Bruegel Policy Brief (April 2009)

101. ولأجل ذلك، على المغرب أن يقدّم إجابة جريئة شمولية تكون عبارة عن خارطة تشمل جميع المخاطر المحتملة، تجدول بذكاء اتخاذ التدابير ورصد الإمكانيات.

102. وتتضمن خارطة الطريق هذه أربعة أبعاد متكاملة تتوزّع على عشرة محاور يقظة وعمل.

1.4 تقوية الرابط الاجتماعي

103. تُعتبر الحَكامة الجيّدة ومتانة منظومة التضامن من المقوّمات الأساسية لمرونة سياسية واجتماعية واسعة في فترة الأزمة.

104. و نسبيّا فقد استطاعت السياسات المعتمدة بالمغرب، في السنوات الأخيرة، من تقوية الاستقرار والسلم الاجتماعيين. غير أنه لا يجب استبعاد الطابع المتقلب لهذا الاستقرار بالنظر إلى صعوبة الظرفية الاقتصادية.

1.1.4 تعزيز السلم الاجتماعي واستهداف التنمية البشرية

105. بغية تحسّب ما للأزمة من آثار اجتماعية غير مرغوب فيها، يتعيّن على الدولة أن تقوم بدورها الريادي ودفع الشركاء الاجتماعيين والمجتمع المدني لاعتماد ثلاث اعتبارات حاسمة، وهي كما يلي :

- تعزيز السلم الاجتماعي عبر ممارسة وازنة للحوار الاجتماعي، مدعّمة عند الضرورة بمقاربة جهوية لتدبير آثار الأزمة، مع إشراك الفاعلين الاقتصاديين في المناطق الأكثر تضرّرا؛
- ملازمة توجّه التنمية البشرية، على غرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بهدف مضاعفة مساهمة الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، وتحديث الديمقراطية الاجتماعية المغربية.

2.1.4 تعميق إصلاح السياسات الاجتماعية

106. إن سياق الأزمة، مع ما يترتب عنه من ضرورة الإصلاح وما يواكبه من تلاشي الضغط على أسعار الطاقة والمواد الغذائية، يشكّل فرصة مواتية لإعادة صياغة السياسات الاجتماعية. ومن ثمّ يتوجب إعطاء الانطلاقة لثلاث أوراش مهمة :

107. الورش الأول، الذي هو نقطة ولوج باقي الأوراش، و هو ورش إصلاح نظام المقاصّة. فبالإمكان الإسراع بإدراج آخر التعديلات على المقاربَة، التي هي الآن قيد الدرس، قبل عرضها على الفاعلين والأطراف المعنية. فالحفاظ على نظام دعم الأسعار الأساسية، والإعانة المباشرة المستهدفة والمشروطة لفائدة الأسَر المعوزة، وكذا تحديث القطاعات المدعَّمة، كلها تكون أسّاسا للإصلاح المنتَظر.

108. الورش الثاني، وهو تنظيمي، ويتعلق بفعالية المنظومة الوطنية للتنمية الاجتماعية، ومن ضمنها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. ذلك أنه من المستعجل إعادة تنظيم المشهد الوطني للفاعلين في التنميّة الاجتماعية بعمق لجعله يتّسم بالمزيد من المسؤولية، والتقارُب والاندماج والفعالية. وإن فكرة تخصّص الفاعلين، المدعّم بنظام محاسبَة دائم، لمن أهمّ التوجّهات الكفيلة بضخّ دينامية جديدة في الورش الواسع للتنمية البشرية.

109. يهتم الورش الثالث بدراسة خيار وضع آلية دائمة لحماية الشّغل والأجور بالمغرب. وقد تتضمّن هذه الآلية تدابير وقائية لحماية مناصب الشغل في المقاولات التي تعرف انكماشا، وكذا إجراءات تناقُصيّة للتعويض عن البطالة. مزاوجة مثل هذه الآلية مع التكوين المهني وإعادة التأهيل ، ستشكل في آن واحد إصلاحا اجتماعيا و كذا إصلاحا لفائدة الفعالية الاقتصادية والإنتاجية. سيتعلق الأمر، أولا، بالقيام بدراسة فعالية مختلف الآليات الممكنة، انطلاقاً من تحليل نقدي للتجارب الدولية في هذا المجال، وثانيا، بتقييم تكلفة الصيرورة وكذا الإمكانية العملية للمنظومة المقترحة.

2.4 تحسين حَكَامة السياسات الاقتصادية والاجتماعية : لزوم التناسُق والفعّالية

110. إن نجاح جدول الأعمال الوطني للإصلاحات رهين بقدرة بلادنا على تحسين منظومة حكَامتها الاقتصادية والاجتماعية في اتجاه مزيد من التناسق والاستباقية والفعالية. و قد يوضّح التقييم الأولي للاستراتيجيات القطاعية، في هذا الصدد، ضعف الأداء وضياع الفرَص، الناتجة عن قصور في منظومة حكامتنا، وخاصة في بعدها "التنفيذي".

1.2.4 وضع إطار ملائم لتنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية

111. يخضع تناسُق و فعالية السياسات العمومية والاستراتيجيات القطاعية لجودة تسيير السياسة الاقتصادية الوطنية. و الحال أن القيادة اليوم منغلقة و جد قطاعية خاصّة في مرحلة التنفيذ.

112. و أمام هذا الوضع، فالمأمول هو الاستفادة من تجربة "لجنة اليقظة الإستراتيجية"، المكلفة بتنسيق عمل ما بعد الأزمة.، وذلك من أجل إدخال بعض التعديلات على حكامَة العمل الاجتماعيّ ووضع إطار ملائم ودائم لتنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

113.و لكي يكون هذا التنسيق فعّالا، يجب عدم حصره في الدائرة الإستراتيجية؛ بل وجب تعميمه عمليا على سائر مكونات الدولة من أجل مضاعفة إدماج السياسات العمومية والقطاعية على الصعيد المحلّي، و توسيع تنفيذها إلى ابعد حد. كما أن تسريع نقل السُّلط والمسؤوليات والاستقلالية، في إطار سياسة اللامركزية الجاري بها العمل قد يُساعد على المضي في هذا المنوال.

114.غير أنه لن يتأتى لآليات من هذا القبيل تحقيقُ الهدف المتوخّى منها دون أن يواكبها التفكير المنصبّ على ثلاثة عناصر :

- مستقبل الأدوات الوطنية للتخطيط الاستراتيجي: مخطط التهيئة الترابية؛
- تأهيل المنظومة المعلوماتية الوطنية من أجل التوفر على معطيات كافية و موثوق منها للمساعدة على اتخاذ القرار على أسس متينة؛
- الكفاءات والموارد البشرية، التي بيدها اليوم مصير الاستراتيجيات القطاعية الرئيسية.

2.2.4 مراجعة الأهداف و تناسق الاستراتيجيات القطاعية الكبرى

115. تتضمن هذه الإستراتيجيات فرص ستساعد الاقتصاد المغربي على التخصصّ و إيجاد منافذ جديدة واعدة وذات قيمة مضافة عالية.

116. وتستدعي المخططات القطاعية التي تم تصوّرها قبل حدوث الأزمة، مراجعة على ضوء التحولات الراهنة والمستقبلية للمحيط الدولي ، بغية تعديل أهدافها عند الاقتضاء، لإعادة تحديد أولوياتها وتحقيق انسجام أفقها الزمني. ويبقى نجاح المخططات القطاعية مرهونا بتحسين تماسكها وإدراجها ضمن رؤية إستراتيجية على المدى البعيد.

117. و لذلك، فمن الأهمية بما كان، التعجيل بفحص متقاطع لأهم الإستراتيجيات القطاعية للبلاد، بهدف التأكّد، على الخصوص، من تماسكها الإستراتيجي ومن إمكانية تمويلها.

3.2.4 تطبيق سياسة تواصل فعّالة

118.يعتبر التواصل في فترة الأزمة وغيرها تمريناً صعبا ومحفوفاً بالمخاطر، إذ له أثران أساسيان يتمثلان داخليا في عامل الثقة و خارجيا في عامل الصورة.

119. و مع توالي تداعيات الأزمة، سيكون على السلطات العمومية أن تعتمد منهجية أكثر حيوية في مجال التواصل. ويجب أن تتميز هذه المنهجية بصفتين، أولهما التفسير والبيداغوجية، وثانيهما الشفافية في ما يتعلق بالاختبارات الكبرى ما بين الحماية الاجتماعية والأهداف التنموية الأخرى؛ وبين متطلبات الفعالية وانشغالات الإنصاف؛ و أيضا بين المدى القريب والمدى المتوسط.

3.4 رفع تحدّي تنافسية الاقتصاد المغربي والتزام اليقظة القصوى بخصوص التوازنات الماكرواقتصادية

120. لقد باشرَ المغرب إصلاحات هيكلية وازنة مكّنته من تحسين أسسه الماكرواقتصادية ومن تحقيق التقدّم على درب تحديث بنياته المؤسساتية والاقتصادية جدير به أن يواصلها لمضاعفة تنافسية الاقتصاد الوطني، واغتنام الفرص المنبثقة من الأزمة، وتطوير سوق داخلية باستطاعتها أن تكونَ بديلا في حال الأزمات. وهكذا، يمكن استهداف رهان مزدوج يتمثل في إقامة نموّ متوازن يعمّق السوق الداخلية مع الاستفادة القصوى من الانفتاح.

1.3.4 إعادة تقويم التنافسية بشكل دائم

121. رغم اتفاقيات التبادل الحرّ التي تم عقدها ، لم تعرف التجارة الخارجية المغربية تغييراً عميقاً من حيث تنويع المنتجات والمنافذ الخارجية وجودة العرض القابل للتصدير. فقد بقيت المبادلات التجارية مركّزة على أوروبا، التي سجّل المغرب بشأنها عجزاً تجارياً كبيرا، كما ظلّت المنتجات ذات المحتوى التكنولوجي الضئيل مسيطرة على الصادرات الوطنية. هذا الأمر يقتضي تدخّلا وازنا لتقويم التجارة الخارجية ببلادنا، من خلال فتح ورشين اثنين؛ يتمثل أولهما في تنافسية العرض القابل للتصدير من المغرب، وثانيهما في فعالية آليات النهوض بالمغرب وإشعاعه في الخارج. ويرتكز تحقيق هذا الطموح أساساً على كسب رهانات الإنتاجية والجودة والتميّز.

122. و لن يتأتى رفع تحدّي التنافسية دون إعادة هيكلة حقل الإنتاج وتحديث مظاهر التخصّص القطاعاتيّ للاقتصاد الوطني. يستلزم هذا الورش بالخصوص، تجديد القطاعات الفعالة للاقتصاد، و ذلك بتقليص "طبيعيّ" لثقل أنشطة تصدير ضعيفة التنافسية على الصعيد العالمي من جهة، و تطوير الأنشطة المستقبلية ذات القيمة المضافة العالية التي توفر ميزات تنافسية حقيقية من جهة أخرى. ولدعم عملية تجديد نسيج الإنتاج، فبإمكان المغرب أن يقوم بتشجيع التصنيع المحلّي لبعض المركّبات التي تدخل في إنشاء البنيات التحتية أو التجهيزات، وذلك بإدراج التزامات ذات صلة بالموضوع في الاتفاقيات المبرمة بين الدولة والمتعهّدين الأجانب.

123. و هكذا سيكون من بين الأهداف الإستراتيجية للمغرب، الوصولُ إلى امتصاص اكبر للعجز البنيوي في ميزانه التجاري. ففضلاً عن الإستراتيجيات القطاعية التي كان عليها بلوغ هذا الهدف، فإن من الضروري تسريع وتيرة تفعيل الإستراتيجية الجديدة لتنمية الصادرات "مغرب تصدير Maroc Export Plus"، باعتبارها إطاراً للانسجام والتنشيط والقيادة.

124. كما يتعيّن على المغرب أن يباشر التفكير في مراجعة سياسته التجارية، على أسس تمكّنه من الحفاظ على مصالحه الوطنية. ولذا فمن الضروري القيام بفحص تماسك مجموع اتفاقيات التبادل الحرّ، لتعديل مقتضياتها، بغية إقامة علاقات تجارية ذات فائدة متبادلة. وهكذا فإن على سياسة الانفتاح التي تعتمدها بلادنا أن تضع في اعتبارها التحوّلات الجيوسياسية العالمية. وبهذا الصدد، فمن الأجدر بالمغرب أن يضاعف من تحالفاته التجارية والمالية للالتحاق بالقاطرات الجديدة للتنمية.

125. وأخيراً، فإن دينامية وتجدّد النسيج الإنتاجي الوطني لن يتأتيا دون إزاحة بعض القيود التي تعيق تحرّر المبادرة الخاصّة وتفسد "مناخ المعاملات". وفي هذا الإطار، يتعيّن الإسراع بتنشيط ورشين أولويّيْن لم يعد بالإمكان تفاديهما و هما قطاعي العدل والتكوين واللذين من شأنهما رفع مستوى ثقة المقاولين المغاربة والأجانب باقتصادنا.

2.3.4 تفضيل رافعات تنمية السوق الداخلية

126.لقد أثبتت الأزمة الاقتصادية الحالية الأطروحة القائلة بكون تنمية السوق الداخلية وتوسيع المنافذ الخارجية أمران غير متناقضين. إذ من الضروري، في سياق التبادل الحر، تأمينُ التوازن الأمثل بين الطلب الداخلي والطلب الخارجيّ، لتفادي توقف حركيّة النموّ والحد من هشاشة الاقتصاد المغربيّ. وعلى المغرب أن يجعل من خطر امتداد تباطؤ المبادلات العالمية حافزاً له على تطوير محرّكات نموٍّ داخلية، خاصة منها طبقة وسطى واسعة ونشيطة.

127. وقد يمرّ هذا عبر إعادة تحديد التعاقد الاجتماعيّ، و الهدف منه، إدراج شرائح واسعة من المجتمع في اقتصاد السوق، من جهة ؛ ومن جهة ثانية، اعتماد سياسة لتوزيع ثمرات النمو، قائمة على إعادة تنظيم ثلاثية : الأجور /الضرائب/ الإعانات، وذلك من خلال توثيق الترابط بين ارتفاع الأجور وأرباح الإنتاجية، و إصلاح نظام الإعانة، و البحث عن أفضل توازن بين فرض الضرائب على المداخيل و كذا على رؤوس الأموال.

3.3.4 اغتنام "فُرَص الأزمة" وتعجيل الالتحاق بركب الابتكار و"النماء الأخضر" المُرتَقب

128. من حقّ المغرب أن يستقلّ قطار الابتكار و"النماء الأخضر". و هو منفذه لاغتنام الفرَص التي يتيحها سياق الأزمة الراهنة. ولأجل ذلك، وجب اتخاذ تدابير تتمحور حول أربعة محاور رئيسية، هي كالآتي :

- إيلاء الأفضلية للابتكار الاستباقي في مجالي الاستراتيجيات القطاعية وبرامج دعم المقاولات والقطاعات المعسرة، برصد منحة تحفيز كافية للابتكار و إعادة التكييف التكنولوجي؛
- تقوية فعالية التعليم العالي المغربي لكي يستجيب لحاجيات الاقتصاد الوطني من الكفاءات وليكون أكثر انسجاما مع فضاء البحث والتعليم العالي بأوروبا و غيرها.
- وضع خارطة طريق وطنية أولية "للنمو الأخضر"، تحدّد بوضوح موقع المغرب في قطاعات المستقبل (البيوتكنولوجيا، والنانوتكنولوجيا...)؛
- استكشاف إمكانيات تملّك الفاعلين المغاربة للمقاولات التكنولوجية، و خاصة بأوروبا.

ويتعيّن على المغرب أن يعمّق تجديدَ سياسته في البحث العلمي، من خلال توفير مخصّصات بشرية ومادّية وازنة و ذلك لمضاعفة قدرات الاستيعاب التكنولوجي التي يستلزمها رفع مختلف التحدّيات، وعلى رأسها التحديات البيئية.

4.3.4 التزام اليقظة البالغة إزاء بعض عوامل التوازن الماكروقتصادية تأهباً لما بعد الأزمة

129.إن من باب الاحتياط الضروري، في سياق الأزمة، تشديد المراقبة على الإطار الماكروقتصادي، تحسّباً لما قد يصيب التوازنات الداخلية والخارجية من اختلالات، حتى يتأتى التواجد في وضعية مواتية لإقلاع جديد عند الخروج من الأزمة.

130. و في سياق هشاشة التوازنات الخارجية، حيث يصعب ولوج السوق المالية العالمية بفعل اجتفاف السيولة العالمية، يتعيّن عل المغرب ألاّ ينحدر دون الحدّ الأدنى للعملة المتمثل في 6 إلى 7 أشهر من الواردات. وذلك ما يستدعي التعجيل بإعداد و تفعيل التدابير الكفيلة بالحفاظ على هاته العتبة الإستراتيجية. والأمر يتعلق أيضاً بأهمية رهان سيادة السياسة الاقتصادية الوطنية وبالمحافظة على متانة العملة الوطنية.

131.و من ناحية أخرى، تعيد الأزمة طرح إشكالية طاقة تحتمل الميزانية العمومية والحفاظ على هوامش التحرّك الميزانيّ لمواجهة الأزمة.

132.و هكذا و لمزيد من الفعالية، فمن الضروري، فضلا عن عقلنة النفقات، استهداف الاستثمارات العمومية حسب تأثيراتها الحقيقية على النمو الاقتصادي والتنمية البشرية. فمن البديهي أن يزداد الضغط على الموارد العمومية والتي لن تستطيع تحمل كل النفقات. لذا يلزم تشديد المراقبة على تطوّر النفقات العمومية المهيكلة، وخاصة منها كتلة الأجْور وباقي مصاريف التسيير و نفقات المقاصّة.

المؤطّر 4

هدف "العُملة" : بعض المؤثرات الممكنة

- *نهج سياسة القرب إزاء المغاربة المقيمين بالخارج؛*
- *دعم قطاعَي التصدير والسياحة؛*
- *افتحاص مالي لبرامج الاستثمارات العمومية، بغية مراجعة محتواها من الواردات، وإمكانية تبرير فوائد تأجيل انجاز مشاريع الاستثمار الأكثر استهلاكا للعملة وللمنتوجات المستوردة؛*
- *تكثيف مراقبة خروج العملة؛*
- *اعتماد طرق تمويل بديلة (نوع "بناء، تشغيل، تحويل BOT...)، لتأجيل اللجوء إلى مخزون الصرف أو الحد منه؛*
- *تسريع وتيرة المشاريع القابلة للاستفادة من تمويل متعدد الأطراف؛*
- *آلية قضائية تحدّ من التحويلات المفرطة لأرباح الأسهم أو للرأسمال (على إثر حذف الاستثمار)؛ ....*

133. كما يتعيّن إجراء تغيير جذري فيمل يخص الإعانة العمومية المقدّمة للمقاولات و ذلك بوضع نظام تحفيزات مشروطة وخاضعة لمقاييس النجاعة على المدَى المتوسّط والبعيد. وهكذا، ومن أجل الاستفادة من تلك الإعانات العمومية، سيكون من الضروري بالنسبة للمقاولات تحسين ردّ فعلها وتعزيز قدرتها على التكيّف مع المعطيات الجديدة؛ وبالنسبة للأسر أن تنخَرط في أهداف التنمية البشرية.

4.4 تعميق الترسيخ الجهوي للمغرب

134. تعيد الأزمة الحالية إلى الأذهان الطابع المستعجل لربط المغرب بمجموعات جهوية متينة ومندمجة، تشكّل فضاءً ملائماً للتخفيف من وطأة الأزمة ولإيجاد حلول مشتركة. وبذلك فهي بمثابة محفّز للمغرب لكي يزيد من استغلاله لما يتاح له من وافر فرص الاندماج والتعاون.

1.4.4 تفعيل مؤثرات الاندماج الاقليمي

135. يوجد على رأس قائمة هاته الفُرَص تعزيز الارتباط بالفضاء الأوروبي الذي يبقى أول شريك اقتصادي للمملكة. ويتعلّق الأمر بتفعيل مشروع الوضع المتقدّم للاتحاد الأوروبي، من أجل تعزيز التقارب على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية. غير أنه يتعين مراجعة الالتزامات في إطار الوضع المتقدّم وفق الأولويات الوطنيّة، و بالمحافظة على التحكّم في مسلسل تحديث البلاد.

136. و من ناحية أخرى، يجب على المغرب تجديد نشاط سياسته الأفريقية، و الاهتمام بالفضاء الجنوب الصحراوي، مع القيام بمراجعة الجاري من مشاريع التنمية والتعاون، واعتماد مقاربة تعاون أكثر جرأة، مع تحصيل ما سبق إنجازه.

137. و أخيراً، فبإمكان المغرب العمل على إعادة هيكلة المشروع المغاربيّ، الذي هو اليوم في طريق مسدود، وذلك باتخاذ مبادرة المغرب المتعدّد الدوائر، والمتمثّل في تفعيل اندماج مكثّف مع البلدان الراغبة في ذلك.

2.4.4 تعزيز مراقبة آثار الأزمة على صعيدي الأمن والهجرة

138. لقد كان للأزمة الاقتصادية الدولية انعكاسات على الصعيد الأمني بأفريقيا الغربية، وهي منطقة مطبوعة بانعدام الاستقرار السياسي، و بتنامي سوق المخدّرات وتصاعد الإرهاب. ومن شأن هذه الوضعية التي تمسّ بصورة المنطقة أن تضاعف من المخاطر المحدقة بالمغرب. ولذا فمن الأولويات بالنسبة لبلادنا أن يعزّز مراقبته لتلك المخاطر.

139. و بصفة عامّة، فإن تفاقم هشاشة اقتصاد بعض بلدان أفريقيا الجنوبية قد يؤدّي إلى تزايد تدفق الهجرة السّرّيّة. والمغرب من بين البلدان التي طرحت فيها بحدّة، منذ سنوات، مسألة تدبير المهاجرين الجنوب صحراويين.

140. و قد يتأتّى تطويق الهجرة السرية والتصدّي لمخطر نشوء فضاءات "غياب القانون" في الساحل الأفريقي باعتماد سياسة تنمية مشتركَة عن طريق إقامة تعاون ثلاثي تكون فيه أوروبا المزود المالي.

141. و بموازاة مع انكبابه على تدبير آثار الأزمة، واغتنام فرصَها، وحُسن استعداده لما بعدها، فإن على المغرب أن يبقى يقظاً إزاء تطوّر التهديدات والصعوبات الشاملة والبعيدة الأمد التي تطبع عالم اليوم على مستويات المناخ والصحّة والغذاء والطاقة.

142. و من الضروري بصفة خاصّة استباق آثار التغيّر المناخي والبحث عن سُبل التكيّف معها. وكما تبيّن من فترات الجفاف المتواترة والفيضانات الأخيرة، فإن البلاد قد تضرّرت بشدّة من تفاقم الظواهر التي تزيد من حدّة التغيُّرات الطبيعية للمناخ. ويستدعي هذا المُعطَى إدماج البُعد البيئي ضمن جميع الإجراءات العموميّة. كما على المغرب أن يتهيّأ لمواجهة مخاطر الأوبئة التي أصبحت أكثر تواترا (الالتهاب الرئوي اللانمطيّ سنة 2003، أنفلونزا الطيور سنة 2004، أنفلونزا الخنازير سنة 2009)، وذلك باعتماد آليات اليقظة والوقاية التدابير الملائمة.

الملاحـــــق

- **توطيد الرابط الاجتماعي من خلال إعادة صياغة السياسات العمومية**

مكّنت نسبيا مختلف السياسات المُعتمَدة في السنين الأخيرة من تعزيز الاستقرار والأمن الاجتماعي اللذين قد تُضعفهما تداعيات الأزمة الاقتصادية. كما أن سياق الأزمة و تخفيف الضغوط على أسعار الطاقة والمواد الغذائية يعدّان بمثابة فُرصة مواتية لإعادة بلورة السياسات الاجتماعية.

1. اعتماد منهجية تواصل نشيطة من شأنها المحافظة على ثقة الفاعلين من مواطنين و عملاء وشركاء أجانب و ذلك من خلال توضيح التوازنات الكبرى بين أهداف التنمية الاقتصادية واحتياجات الحماية الاجتماعية؛ وبين مطلب النجاعة و انشغالات الإنصاف.

2. التعجيل بإحداث المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

3. توسيع مجالات الوساطة والتقنين الاجتماعيين، بإعطاء اهتمام خاصّ للمناطق الأكثر فقرا و هشاشة.

4. إصلاح نظام المقاصّة، من أجل مزيد من الإنصاف الاجتماعي والفعّالية الاقتصادية. ذلك أن الأسس العميقة للإصلاح المرتقَب لنظام المقاصة تتمثل في مبدأ الحفاظ على نظام موازنة للأسعار الأساسية، الإعانة المباشرة و المحدّدة و المشروطة للأسر المعوزة، ثم تحديث المسالك المدعّمة.

5. دراسة خيار وضع آلية لحماية الشغل والأُجَراء. إذ إن مثل هذه الآلية، و لو في مرحلتها الأولية، حين تقترن بكل من التكوين والتحويل المهني، ستكون أيضاً بمثابة إصلاح اجتماعيّ وكذا إصلاح يخدم النجاعة الاقتصادية. و يتعلق الأمر، في مرحلة أولى، بدراسة فعاليتها، انطلاقاً من تحليل نقديّ للتجارب الدولية في ذات المجال، ثم بعد ذلك تقييم تكلفتها وقابلية استمرارها و إنجازها الفعلي.

6. إعادة تنظيم المشهد الوطني لفاعلي التنمية الاجتماعية، لجعلهم أكثر مسؤوليّة وتقاربا وفعّالية، من خلال تحصيل مكتسبات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

- **تحسين تناسق و حكامة السياسات العمومية**

إن نجاح جدول الإصلاحات الوطنية مرهون بقدرة بلادنا على تحسين منظومة حكامتها الاقتصادية والاجتماعية، في اتجاه المزيد من التناسق والنجاعة والاستباق.

7. وضع إطار ملائم لتنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية (لجنة متعددة الوزارات، هيئة مختصّة، مأسسة "لجنة اليقظة الإستراتيجية"...). ويتوقف تناسق الاستراتيجيات القطاعية وفعاليتها على قيادة السياسة الاقتصادية والاجتماعية. و يجب على هذه القيادة أن تترجم السياسة الاقتصادية في شمولية تصوّرها، مع تجاوز الانغلاق القطاعيّ، وخاصّة في مرحلتي الإرساء والتنفيذ، مما يتيح تدبير الإشكاليات المستعرضة وتثمين التآزر بين القطاعات.

8. انجاز مراجعة إستراتيجية لأهداف و تناسق الاستراتيجيات القطاعية الكبرى. فقد تكون المهمّة الأولى لإطار التنسيق السالف الذكر، إجراء فحص متقاطع للإستراتيجيات القطاعية، يمكّننا من التأكّد من تناسقها الشمولي، والقيام عند الاقتضاء بإعادة تحديد الأولويات والأهداف، في ضوء التحوّلات الراهنة والمستقبلية للمناخ الدولي ، وكما سيحدد ضعف الأداء وضياع الفرص المتاحة التي عرفتها مرحلة التنفيذ.

9. تقييم نتائج الاتفاقيات التجارية التي وقعتها المملكة. دون التراجع عن سياسته الانفتاحية، يتعيّن على المغرب النظر في إجراء تقييم لاتفاقياته التجارية من حيث تناسقها الشمولي ومقارنة نتائجها المتحققة بالمتوقعة سلفا.

10. إعادة هيكلة الأدوات الوطنية للتخطيط الإستراتيجي، وتطوير نظام المعلومات الوطني، من أجل تزويد البلاد بالوسائل الملائمة لاستباق العمل الوطني وتوجيهه وتتبعه.

11. منهجَة تقييم نجاعة كل من العمل الوطني، وتوظيف الموارد المالية ، والأطراف المسؤولة عنها. ويجب أن يندرج التقييم في صلب العمل الوطني، لجعل الفاعلين أكثر مسؤولية، ولتأمين تدبير أمثل للأموال العمومية، ولإمداد المواطنين بإعلام جيّد.

- **رفع تحدّي التنافسية**

بالرغم ممّا تمّ عقده من اتفاقيات التبادل الحرّ، فلم تعرف التجارة الخارجية المغربية أي تغيير عميق من حيث تنويع المنتجات والأسواق الخارجية ومن حيث تحسين نوعية الطلب. ويقتضي هذا الاستنتاج اتخاذ إجراءات قويّة لتحسين القدرة التنافسية للعرض القابل للتصدير. وبذلك يتعين على المغرب أن يستعجل بإتباع ركب الابتكار والتحوّلات التكنولوجية.

وعلاوة على هذا، تبرز الأزمة الراهنة بوضوح مدى أهمية إستراتيجية نمو متوازنة، تستند على غزوالأسواق الخارجية، وعلى دينامية سوق داخلية تقودها طبقة وسطى موسّعة، وعلى تنافسية نسيج المقاولات الوطنية.

ولكي نحسن الاستفادة من دينامية ما بعد الأزمة، ينبغي اتخاذ يقظة قصوى على المدى القريب، بخصوص احتياطات العملة الأجنبية حتى لا تنزل دون عتبة 6-7 أشهر من الواردات، وكذا حول تدبير المالية العامة ووتيرة الإصلاحات المُهيكِلة.

12. اتخاذ الحذر الشديد إزاء تطوّر هيكليّة النفقات العمومية، وخاصة منها كتلة الأجور، وغيرها من نفقات التسيير وتكاليف المقاصّة.

13. الإسراع بمعالجة اهتراء القدرة التنافسية، و خاصة بالرفع من إنتاجية المقاولات المغربية ومن إمكانيات الرأسمال البشري الوطني.

14. تطوير تصدير الخدمات.

15. تشجيع الإنتاج المحلي للمنتجات المستوردَة و التي يزداد الطلبُ عليها بدل استيرادها.

16. البحث عن صيغ "للتعويض التكنولوجي"، عن طريق صناعة المركّبات محلّياً، في إطار مشاريع تطوير البنيات التحتية أو التجهيزات.

17. تطوير الابتكار بتحفيز التعليم العالي والبحث العلمي.

18. وضع خارطة طريق وطنية أولى ل"النموّ الأخضر".

19. إعادة النظر في الاستثمارات العمومية، على ضوء وقعها على ميزان الأداءات.

20. تعزيز سياسة القرب إزاء المغاربة المقيمين بالخارج.

21. تحريك الإصلاحات المُهيكِلة، وفي مقدّمتها إصلاح العدل والتربية.

- **إرساء البعد الإقليمي للمملكة**

تذكّر الأزمة الحالية بحتمية ترسيخ تواجد المغرب في مجموعات إقليمية متينة ومندمجة. فحيث أن هاته الأخيرة تزكي اختيارات المغرب الإستراتيجية للاندماج الجهوي، فهي تملي عليه اليوم تكثيف علاقات شراكته مع الجوار المغاربي والأفريقي.

22. تشديد مراقبة تداعيات الأزمة الاقتصادية الحالية على الهجرة الإقليمية وعلى الأمن.

23. إعادة تنشيط سياسة المغرب الأفريقية، من خلال مراجعة مشاريع التنمية والتعاون، وخاصّة مع دول إفريقيا جنوب الصحراء.

24. تفعيل اندماج مكثّف مع البلدان المغاربية الراغبة في ذلك.

25. تحقيق طموح المغرب بجعله أرضية مالية وازنة على الصعيد الجهوي، وبوضع ما يلزم من الشروط المسبقة داخليّاً (الضرائب، التكوين...).

كان التّغيّر المفاجئ للسوق العقارية الأمريكية بمثابة بداية أزمة تاريخية جرت على ثلاثة مراحل: فمن أزمة القرض الرهني (subprime)، خلال صيف 2007، وقعت المالية العالمية في أزمة شاملة عميقة، أودت بالعالم إلى أسوء ركود عرفه خلال الستين سنة الأخيرة.

- **بدايات الأزمة : المديونية المفرطة في سياق إلغاء القيود المالية**

غداة أزمة القيَم التكنولوجية وأحداث 11 سبتمبر 2001، دخلت الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة نمو نّقديّ ومالي لم يسبق له مثيل، و ذلك من أجل إنعاش الاستثمار وتحفيز الاستهلاك.

وقد مكّن تصاعد جاذبيةُ الأسواق الأمريكية من استمالة المدّخرات العالمية، وخاصة الواردة من آسيا ودول الخليج، بحثا عن إعادة توظيف فائضاتها التجارية، مما سهّل إسهامها في تمويل الانفلات المتواصل للعجز في الحساب الجاري الأمريكي.

و عبر دينامية الواردات الأمريكية، تسارعت المبادلات التجارية العالمية، التي عادت بالفائدة على العالم أجمع، ولا سيما على الدول النامية ذات النمو المرتفع.

وفي سياق جد متفائل، فقد شجّع القطاع المالي للدول المتقدّمة نموّ الائتمان، بما في ذلك العملاء الضعيفي السّداد، علماً بأنه قطاع غير مقنّن، وبدون حواجز، ومحكوم بمعايير محاسباتية جديدة، ويمنح الامتياز لقيمة السوق. كما أنه في سياق الانخفاض المستمر لنسب الفوائد، شجّع ارتفاعُ أثمنة العقار على إعادة تمويل القُروض الرهنية وعلى الحفاظ على دينامية استهلاك الأسَر.

وقد أمكن التخفيف من المخاطِر بفضل تطوير منتجات جديدة أكثر تعقيداً (سندات، منح، تأمين القروض ..)، اعتماداً على حلول مالية ضعيفة التقنين، من قبيل صناديق التهرب hedge funds والامتيازات الضريبية. وهكذا قامت البنوك بتحويل الديون العقارية للأسَر الأمريكية إلى سندات و إعادة بيعها في الأسواق المالية المؤمّنة من قبل وكالات التصنيف. وقد ساهمت هذا النسق على قيام منظومة معقّدة وغير شفّافة، لا تسمح بتقييم دقيق للمخاطر المحدقة بكل مستثمر.

- **التحوّل من أزمة القروض الرهنية المحلّية إلى أزمة مالية كبيرة**

في سياق تشديد السياسة النقدية لمجلس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي (FED)، أدّى التّغيّر المفاجئ للسوق العقارية الأمريكية إلى ارتفاع منتظم للنسَب جراء عدم تسديد القروض الرهنية، ترتبت عنه عوارض أداء غير متوقّعة، و عقدت وضعية العديد من الصناديق والأبناك.

وأمام تكاثر إعلانات الخسائر والتعتيم على الوضع الحقيقي للبيانات المالية للأبناك، بدأت أزمة الثقة تجتاح تدريجيا السوق البنكية في الوقت الذي تصاعدت حاجيات الأبناك من السيولة لدعم خزائنها الخاصة.

ومن خلال آليات تحويل القروض الرهنية إلى سندات لصالح فاعلين ماليين من خارج الولايات المتحدة، أصاب انفجار فقاعة الرهن مجموع الأسواق المالية، ليؤدّي على نحو تسلسُليّ إلى المجازفة بمَلاءَة النظام البنكي للدول النامية.

ولكي يتأتّى تفادي أزمة ممنهَجة بما يصاحبها من إفلاسات متتالية، اضطرت الدول للتدخّل لضخّ الأموال من أجل إنقاذ كبريات المؤسسات القرض من الإفلاس.

وقد اتخذت الأزمة أبعادا جديدة وتحولت إلى أزمة مالية عالمية، مع إفلاس بنك الاستثمار (ليهمان بروذرس) Lehman Brothers، في 14 سبتمبر 2008. وكردّ فعل لهذه الإشارة القوية، قامت الأبناك فجأة بتوقيف جميع عمليات القرض، و ما أدى إلى امتداد الأزمة لتصل إلى الاقتصاد الحقيقي. وقد قدّر إجمالي الأصول المحوّلة إلى خسائر ب 4.000 مليار دولار ، ثلثان منها في ذمة الأبناك والباقي على مسؤولية شركات التأمين وصناديق الاستثمار ووسطاء آخرين (صندوق النقد الدولي، 2009).

- **الأزمة الاقتصادية الشاملة وآثارها الرّكوديّة البالغة**

أدّت تبعات أزمة الثقة بين الفاعلين في السوق المالية وآثارها الناتجة عن الحذر من مخاطرها، إلى عرقلة القرض بين الأبناك وإلى التشديد على قروض الأسر والمقاولات وارتفاع تكلفتها، وكذا إلى تخفيض قيمة الأصول العقارية والمالية. و ما إن توقف النظام البنكي عن لعب دور الوسيط المالي من أجل توزيع أمثل للموارد لفائدة الفاعلين الاقتصاديين، مما أدى إلى توقف الطلب حتى انتقلت الأزمة إلى الاقتصاد الفعلي.

وإذا كان للاندماج المتزايد للأسواق وتطوّر التجارة الخارجية مفعولُ المُضَاعَفَة شجّع على استمرار نمو النشاط الاقتصادي، فهذا المفعولُ يسير الآن في اتجاه عكسيّ ويصعّد من سلبية الدورة الاقتصادية العالمية (ك. ديرفيس K. Dervis، 2009).

وحسب آخر توقعات صندوق النقد الدولي لشهر أبريل 2009، فإن تطوّر الناتج الداخلي العالمي الخام قد ينخفض سنة 2009 ليستقرّ عند نسبة 1،3 قبل أن يقفز ثانية إلى 1،9% سنة 2010. وتختلف هذه الأرقام بالنسبة لما سجّل من توسّع خلال الفترة ما بين 2004 و 2007، حيث كان الإنتاج العالمي يُعلن عن إيقاعات زيادة تقارب 5%.

ويبدو عمق الركود واضحاً لدى البلدان المتقدمة، على اعتبار انخفاض الطلب الداخلي وانهيار الصادرات. فالناتج الداخلي الخام قد يقلّص بنسبة 2،8% سنة 2009، بينما قد يتراجع مثيله في منطقة الأورو بنسبة 4،2%.

أما البلدان النامية فكانت في معظمها في مأمن من الأزمة المالية، بسبب محدودية اندماجها في المنظومة المالية العالمية. غير أنها لم تنجُ من انتشار الأزمة العالمية، وإن كان متأخّرا، وذلك من خلال شدّة تقلّص حجم التجارة الخارجية في السلع والخدمات (-11% سنة 2009 و 0،6% سنة 2010)، وتباطؤ تدفق الرساميل الخاصة. وقد تُظهر هذه البلدان تباطؤاً ملحوظاً في إيقاع نموّها، الذي سينتقل من معدّل حوالي 8% ما بين سنتي 2003 و 2007 إلى 1،6% سنة 2009.

وبهذا الصدد تعتبر حالة الصين غاية في الدّلالة، حيث أن هذا البلد الذي كان معدّل نموّه يستقر عند رقمين خلال السنتين الأخيرتين، سينمو لأول مرة ناتجه الداخلي الخام لسنة 2009 بنسبة 6،5% و 7،5% سنة 2010. وتعرف الهند نفس الحالة حيث سيبلغ نموّها ما بين 4،5% سنة 2009 و 5،6% سنة 2010.

المبيان 13

تطوّر الناتج الداخلي العالمي الخام والتجارة العالمية

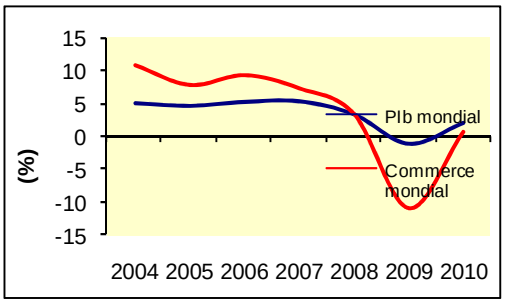

التجارة العالمية -----

الناتج الداخلي العالمي الخام -----

(المصدر : صندوق النقد الدولي)

وقد تأثر النشاط الاقتصادي كثيراً بفعل تصاعد الشكوك وتشديّد شروط قروض الاستهلاك، مما أدّى إلى حذف العديد من مناصب الشغل في قطاعات عدّة كصناعة السيارات، والصناعة الميكانيكية والكهربائية، والنسيج والإليكترونيات، وكذا الاتصالات والنقل الجويّ.

وتعتبر القارّة الأفريقية، الأكثر ضعفاً من باقي المناطق، بسبب مستوى الفقر فيها و انحصار صادراتها في المواد الأساسية. و سيبلغ ناتجها الداخلي الخام نسبة 2% سنة 2009 و 3،9% سنة 2010، أي بإيقاعات غير كافية للتطوّر في اتجاه تحقيق أهداف التنمية للألفية، حيث كان من المنتظر انخفاض الدعم المالي لأفريقيا من قبل المجموعة الدولية.

المبيان 14

مصادر تمويل البلدان الصاعدة

(بملايين الدراهم)

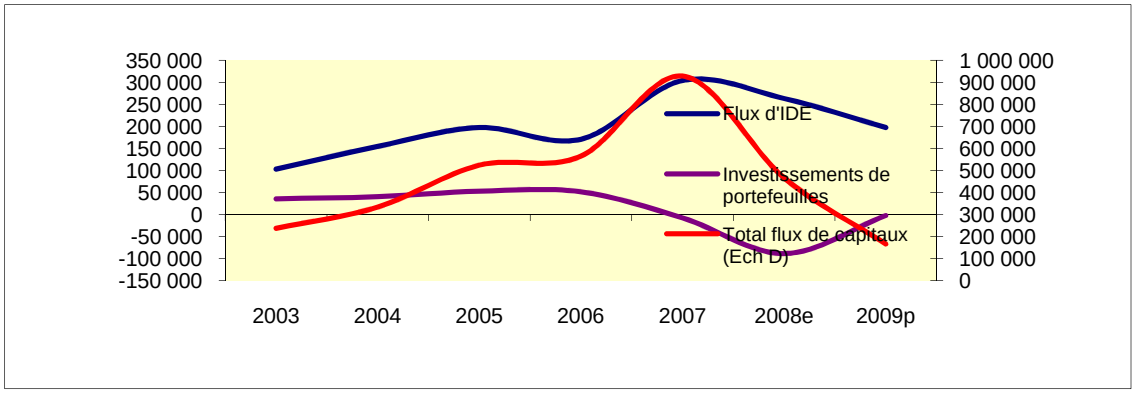

---- دفق الاستثمارات الأجنبية المباش

----استثمارات السندات

---- مجموع دفق الرساميل (سلّم د)

(المصدر : المنظمات المالية العالمية IFI)

المبيان 15

انخفاض التشغيل في بلدان مجموعة 7(بالآلاف)

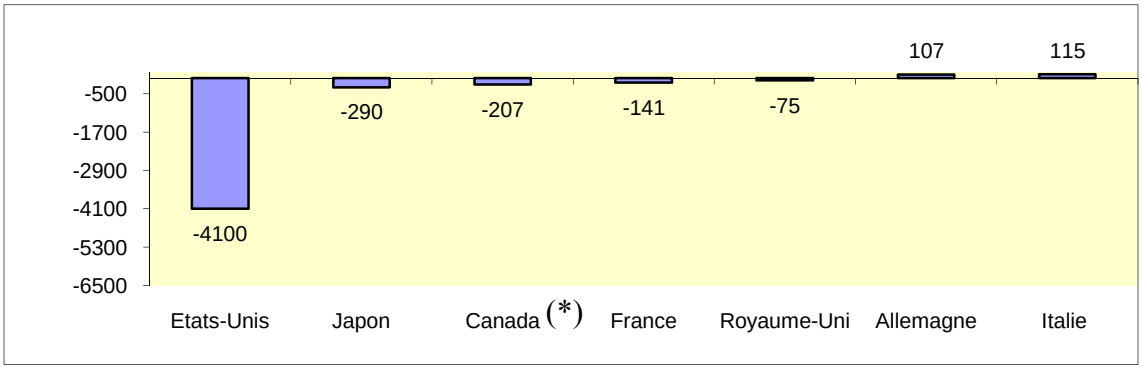

(*) بالنسبة للولايات المتحدة وكندا، تتعلق المعطيات بالفترة ما بين فبراير 2008 وفبراير 2009؛ وبالنسبة لفرنسا: أثلث 4 2007 إلى أثلث 4 2008، وبالنسبة لإيطاليا : أثلث 1-4 2008 ؛ وبالنسبة لألمانيا واليابان : يناير 2008 إلى يناير 2009؛ وبالنسبة للمملكة المتحدة : نونبر 2007 إلى يناير 2008 – يناير 2009.

و حسب المعهد الدولي للدراسات الاجتماعية التابع للمكتب الدولي للشغل، فقد تسببت الأزمة العالمية في زيادة عدد العاطلين ب 14 مليون شخصاً سنة 2008. وكلّما اشتدت الأزمة وامتدت إلى بلدان أخرى فإنها قد ترفع عدد العاطلين إلى 38 مليون سنة 2009.

و على الصعيد الدولي، فإن تسارع فقدان مناصب الشغل في العديد من القطاعات إلى جانب العدد المتزايد من الوافدين على سوق الشغل (90 مليون منصب سنتي 2009 و2010) قد يؤدّي ليس فقط إلى تفاقم العجز الحالي، بل أيضاً إلى ركود على المستوى الاجتماعي، مع ما يحمله ذلك من مخاطر كبرى على الاستقرار العام.

و تبقى مثل هذه الوضعية مقلقة، خاصة وأن انتعاش سوق الشغل سيتأخّر لسنوات مقارنة بانطلاق الانتعاش الاقتصادي. كما أن مخططات الإقلاع التي تتم في أغلب الدول تفضل بوضوح إنقاذ الأبناك وتخفيض الضرائب، أكثر من خلق مناصب الشغل وتأمين الحماية الاجتماعية. أما مخططات الإقلاع المالي بالنسبة للاقتصاد الفعلي فهي في معدّلها أضعف خمس مرّات من مخططات الإنقاذ المالي (المكتب الدولي للشغل، 2009).

- **تدابير ومخططات الإقلاع في العالم**

لتشجيع انتعاش سريع والتخفيف من كلفة الأزمة، بادرت الدول المتقدّمة في البداية إلى اتخاذ تدابير دعم هادفة ومتباينة منذ صيف 2008. فأمام تصاعد المشاكل المالية والاقتصادية، اعتمدت العديد من البلدان مخططات إقلاع طموحة وطويلة الأمد، تظهر اليوم وكأنها بمثابة ترجمة لاستراتيجيات تموقع الدول عند ما بعد الأزمة أكثر مما هي ردود فعل تصحيحية.

و بغض النظر عن الجانب النقدي، و مع تخفيض شامل للنسب من قِبَل الأبناك المركزية، حتى في البلدان النامية، فإن استراتيجيات الإقلاع تبدو جد متباينة حسب طبيعة الأزمة، وحسب الموازنة بين التدابير الظرفية دائمة المفعول وبين هوامش التحرّك المالي. وتتمحور أبرز مخططات الإقلاع في الوقت الراهن حول هيمنة ثلاثة أنواع تدخل كبرى (بنك فرنسا 2009)، وهي :

- تحفيز الاستهلاك: تخفيف الكلفة، الإعفاء الضريبي، التحفيزات الضريبية (الولايات المتحدة)، إلغاء الضريبة على السّكن (إيطاليا)، الرفع من الأجور الدنيا (إسبانيا)، إعانة الأسر المعوزة، تخفيض الضريبة على القيمة المضافة بنسبة 2،5% (بريطانيا)، دعم مالية المقاولات، الإعفاء من تحمّلات التشغيل (فرنسا، إسبانيا...)؛
- تحفيز الاستثمار: إعانة البلدان و الأقاليم (الصين، الولايات المتحدة)، تقدّم إنجاز أشغال البنيات التحتية (هولندا، فرنسا...)، بناء وتجديد المساكن الاجتماعية، تحفيزات للمقاولات من أجل الاستثمار والتجديد، ضمان الحكومات لقروض المقاولات الصغرى والمتوسطة؛
- تقديم دعم خاص للقطاعات الأكثر تضرّرا : إعانات لقطاع صناعة السيارات (الولايات المتحدة، إسبانيا، فرنسا)، العقار (إسبانيا، بريطانيا...).

و فيما يتعلق بالبلدان النامية، ففضلا عن مخططات الإقلاع المالية التي تعرفها خاصة بآسيا، فإن الأبناك المركزية قد خفّضت من نسبة الفوائد ولجأت في كثير من الحالات إلى تخفيض قيمة العملة بالنسبة للدولار (ب 60% في البرازيل و ب 37% في تركيا، ما بين غشت 2008 وفبراير 2009).

و على الصعيد الإقليمي بصفة خاصة، قامت مصر بزيادة إعانتها للمقاولات الصغرى والمتوسطة (ضمان القروض، نسب فوائد تفضيلية ب 1%)، وألغت الرسوم على استيراد السلع الوسيطة والرأسمال، وقرّرت مضاعفة الاستثمارات العمومية في البنيات التحتية. أما تونس فقد كثّفت دعمها للمقاولات، بتحمل الضرائب المفروضة على الأجور، ومنح التأمين على التصدير، والفارق بين نسبة فائدة القروض المجدولة بالنسبة للمقاولات المُصدّرة.

و بالنسبة للمبالغ المرصودة لهذه التدابير فتقدّر، حسب بيان لمجموعة العشرين في ماس 2009، ب 5.000 مليار دولار، تمتد أقساطها على عدّة سنوات . ومن حيث الناتج الداخلي الخام، فهو متغيّر، يتراوح ما بين 1،4% بالنسبة لهولندا و6% بالنسبة للولايات المتحدة و15% بالنسبة للصين. إلاّ أن هذه النسب ليست قابلة للمقارنة بشكل تام نظرا للتكلفة الباهظة التي أحدثتها الأزمة على صعيد أنظمة الحماية الاجتماعية لبعض البلدان غير المدرجة في حساب هذه المخططات.

إن خطورة الأزمة قد حصرت اجتماعات قادة الدول على مناقشة شروط الإقلاع الاقتصادي و على إصلاح القانون الضريبي. غير أن أعضاء مجموعة العشرين أعلنوا في بداية أبريل أنهم مع عالم مزدهر ومتضامن وذلك تحت شعارات : "لكي يكون النمو مستداماً لا بد أن يكون متقاسماً"؛ "نحن عازمون ليس فقط على استعادة النمو، ولكن أيضا لإقامة أسس اقتصادٍ عالمي عادل ودائم". إلا أنه لم تتم الإشارة صراحة للاختلالات الاقتصادية العميقة ودون تحديد أي تدبير بشأنها، مما يجعل إعلان مجموعة العشرين في الوقت الراهن محصورا على مستوى المبادئ.

و بشأن موضوع الإقلاع الاقتصاديّ فلم تتمكّن مجموعة العشرين من الاتفاق على قواعد دنيا لتنسيق المخططات الوطنية. فقد غيّبت طرق تطهير القطاع المالي، والتفكير في تطوّر أنظمة الصرف الدولية، وإنشاء عملة احتياطية دولية جديدة تكون بديلة للدولار.

لقد اكتفت مجموعة العشرين بالالتزام بإضافة 850 مليون دولار إلى موارد صندوق النقد الدولي والأبناك الأخرى متعدّدة الأطراف، وكذا بمنح 250 مليار دولار لتمويل التجارة الدولية وإلغاء الحمائية، في صيغة تترك الباب مفتوحا أمام تدابير غير مباشرة (اقتناءات عمومية انتقائية، إلزامية الحفاظ على مناصب الشغل الوطنية مقابل تمويل عمومي).

و في مجال التقنين المالي، تم التوافق على أربعة محاور هي كالتالي :

- توسيع الرقابة الاحترازية للأبناك لتشمل المنظمات المالية الأخرى (صناديق تغطية المخاطر، LBO) وساحات الأفشورينغ حسب مبدإ التدرّج؛
- تطوير القواعد المحاسباتية والاحترازية؛
- أكبر قدر من المسؤولية لإحباط المجازفات المفرطة؛
- تعميق التعاون الدولي.

و تم توسيع دائرة نادي الاستقرار المالي لتشمل البلدان النامية من مجموعة العشرين، وتحوّل اسمه إلى مجلس الاستقرار المالي. وستتم مراجعة تمثيلية البلدان وحقها في التصويت داخل المؤسسات المالية الدولية. كما لم يعد تعيين رؤساء هذه المؤسسات ومسؤولوها الأوائل على أساس جنسياتهم بل حسب الاستحقاق وعن طريق عملية شفافة ومفتوحة.

وسيكون الاجتماع المقبل لمجموعة العشرين، المقرر عقده في شتنبر 2009، حاسماً للحكم على تفعيل القرارات المتخذة.

المراجع

Aglietta Michel. Novembre 2008. La crise: Comment en est-on arrivé là ? Comment en sortir ?, Edition Michalon

Albrow Martin & Bradford Colin. Avril 2009. Le G20 et l'invention d'une responsabilité publique mondiale, La vie des idées

Artus, Patrick. Avril 2009. Le modèle d'avant crise est-il réversible ?, Recherche Economique, Natixis, Flash Economie, N° 199, 24

Artus, Patrick. Avril 2009. Se limiter à réglementer la finance ne résoudra rien, Natixis, Recherche Economique, Flash Economie, N° 156

Bank Al Maghrib. Février 2009. Statistiques monétaires

Bank Al Maghrib. Mars 2009. Enquête mensuelle de conjoncture dans l'industrie

Bank Al Maghrib. 24 mars 2009. Rapport sur la politique monétaire, n° 10/2009

Bank Al Maghrib. 1er trimestre 2009. Résultats trimestriels de l'enquête mensuelle de conjoncture

Bank Al Maghrib. Avril 2009. Revue mensuelle de la conjoncture économique, monétaire et financière

Banque de France. Février 2009. La crise financière. Documents et débats n° 2

Banque Mondiale. Mars 2009. Perspectives économiques mondiales

Behrendt Christina, Haq Tariq and Kamel Noura. April 2009. The impact of the financial and economic crisis on Arab States: considerations on employment and social protection policy responses,

Policy note, ILO Regional Office for Arab States

Centre d'analyse stratégique. Octobre 2008. Quel impact de la crise sur la croissance à moyen terme ?, Note de veille n° 113

Centre d'analyse stratégique. Janvier 2009. Après la crise, quelles pistes de changement dans la régulation du capitalisme ?, Note de veille n° 120

Centre d'analyse stratégique. Janvier 2009. Nouveau monde, nouveau capitalisme ? Éléments de débat

Centre Marocain de Conjoncture. Février 2009. Evaluation de l'impact de la crise

Commission des Communautés Européennes. November 2008. Un plan européen pour la relance économique, Communication de la Commission au Conseil Européen, COM(2008) 800 final

Conseil d'Analyse Economique. Septembre 2008. La crise des subprimes, n° 6/2008, ISSN: 1287-4558

Cord Louise, Verhoeven Marijn, Blomquist Camilla, Rijkers Bob, Suri Vivek. 2009. The Global Economic Crisis: Assessing Vulnerability with a Poverty Lens, Poverty Reduction and Economic Management, Policy note

Crédit Agricole. 8 décembre 2008. France: Quels effets attendre du plan de relance ?, Eco News, publication, n° 120

Crédit Agricole. Février 2009. Nouveau Plan de Stabilité Financière. Perspectives n° 06/09

Crédit Agricole. Mars 2009. La crise accélérateur de changement ?, Direction des Etudes Economiques, Revue mensuelle Eclairages n° 131

Dadush Uri. 2009. Resurgent Protectionism: Risks and Possible Remedies, Carnegie Endowment Economics Program, Policy Outlook

Dervis Kemal. 2009. La crise économique mondiale: enjeux et réformes. Politique Etrangère. N°1-2009

European Commission. Spring 2009. Economic Forecast, Directorate-General for Economic and Financial Affairs.

Fonds Monétaire International. Septembre 2008. Maroc Rapport des services du FMI pour les consultations de 2008 au titre de l'article IV, Rapport du FMI n° 08/304.

Fonds Monétaire International. Décembre 2008. L'économie mondiale sous tension, Finances & Développement, Vol 45, n°4

Griffith-Jones Stephany & Ocampo José Antonio. January 2009. The Financial Crisis and its Impact on Developing Countries, United Nations Development Programme, Poverty Reduction Discussion, Paper PG/2009/001

G20. November 15, 2008. Declaration summit on financial markets and the world economy

G20. April 2, 2009. Declaration on strengthening the financial system

G20. April 2, 2009. Declaration on delivering resources through the international financial institutions

G20. April 2, 2009. The Global Plan for Recovery and Reform

Groupe intergouvernemental des Vingt-Quatre. 30 mars 2009. Déclaration spéciale sur les questions monétaires internationales et le développement dans la perspective du sommet de Londres des dirigeants du G-20

Haut-Commissariat au Plan. Janvier 2009, Note de Conjoncture n°13, Institut National d'Analyse de la Conjoncture

Husson Michel. Janvier 2009. Un capitalisme vert est-il possible ?, Contretemps n°1

HM Treasury. December 2008. Managing the global economy through turbulent times, Cabinet Office

Fonds Monétaire International. Juin 2008. Une crise de confiance… et beaucoup plus, Finances & Développement, Vol 45, n°2

Institute of International Finance. January 27, 2009. Capital flows to Emerging Market Economies

International Economic Bulletin. April 2009. Developments in the Global Economy

International Labour Organization. 2008. A global policy package to address the global crisis, International Institute For Labour Studies, Policy Brief

International Labour Organization. 2009. The Financial and Economic Crisis: A Decent Work Response. International Institute for Labour Studies

International Labour Organization. January 2009. Global Employment Trends, International Labour Office

International Labour Organization. February 2009. The fallout in Asia: Assessing labour market impacts and national policy responses to the global financial crisis , ILO Regional Office for Asia and the Pacific

International Labour Organization. March 2009. Unemployment, Bureau of Statistics

International Monetary Fund. July 2008. Morocco - Financial System Stability Assessment - Update, SM/08/232

International Monetary Fund. March 2009. Crisis Stalls Globalization Reshaping the World Economy. Finance & Development, Vol. 46, n°1

International Monetary Fund. March 2009. Global Economic Policies and Prospects, Meeting of the Ministers and Central Bank Governors

International Monetary Fund. April 2009. Crisis and Recovery, World Economic Outlook

IRIS. Hiver 2008/2009. Vers un nouveau partage du monde?, Revue internationale et stratégique, n°72

Jamet Jean-François & Lirzin Franck. Mars 2009. L'Europe à l'épreuve de la récession, Fondation Robert Schuman, Question d'Europe n°130

Jouahri Abdellatif. 7 novembre 2008. La récente crise financière et son impact sur le Maroc ; Eléments de réflexion, Bank Al Maghrib

Lin Justin Yifu. October 31, 2008. The Impact of the Financial Crisis on Developing Countries

Lin Justin Yifu. March 13, 2009. Beyond Keynesian Economics: A Stimulus for development

Ministère de l'Economie et des Finances. Février 2009. Point Mensuel de Conjoncture, Direction du Trésor et des Finances Extérieures

Ministère de l'Economie et des Finances. Mars 2009. Point Mensuel de Conjoncture, Direction du Trésor et des Finances Extérieures

Ministère de l'Economie et des Finances. Mars 2009. Note de conjoncture, Direction des Etudes et des Prévisions Financières, Bulletin mensuel n°149

Ministère de l'Economie et des Finances. Mars 2009. Production et performance du FOGARIM, Direction du Trésor et des Finances Extérieures

Ministère des Finances et de la Privatisations. Mars 2009. Datation du cycle d'affaires de l'économie marocaine, Direction des Etudes et des Prévisions Financières

Noyer Christian. 17 Novembre 2008. Réflexions sur la crise, Banque de France

Noyer Christian. 11 Décembre 2008. Une nouvelle régulation pour une nouvelle finance, Banque de France

OFCE. Avril 2009. Revue mensuelle

Office des Changes. Janvier 2009. Indicateurs mensuels des échanges extérieurs, n° 12/2008

Office des Changes. Mars 2009. Indicateurs mensuels des échanges extérieurs, n° 02/2009

Office des Changes. Avril 2009. Indicateurs mensuels des échanges extérieurs, n° 03/2009

Oxford Economics. March 2009. How far away is a global recovery?

Peyrelevade Jean. 7 mai 2009. Crise du capitalisme ou crise de la monnaie, Le Monde

Pisani-Ferry Jean, Sapir André & von Weizsäcker Jakob. 2008. A European recovery Programme, Bruegel, Policy Brief, Issue 2008/09

Pisani-Ferry Jean & Santos Indhira. March 2009. Reshaping The Global Economy, Bruegel, Policy Contribution, Issue 2009/04

Pisani-Ferry Jean & van Pottelsberghe Bruno. April 2009. Handle with care! Postcrisis growth in the EU, Bruegel, Policy Brief, Issue 2009/02

Ravallion Martin. October 2008. Bailing out the World's Poorest. Policy research working paper n°4763

Reisen Helmut. Décembre 2008. La crise financière et ses retombées, OCDE, Repères n°83

René Ricol. Septembre 2008. Rapport sur la crise financière au Président de la République, UE

Roubini Nouriel. April 15, 2009. End of economic gloom?

Saif Ibrahim & Farah Choucai. April 2009. Arab Country Responses to the Global Economic Crisis, International Economic Bulletin

Sen Amartya. 2009. Capitalism Beyond the Crisis, the New York review of books, Volume 56, Number 5, March 26, 2009

Standard & Poor's. April 2009. Middle East and North African Countries may feel the pinch of falling remittances in global downturn

United States Government Printing Office. 2009. Economic Report of the President, Washington.

Wibaut Serge. Décembre 2008. Quelle leçon tirer de la crise financière ? In Regards Economiques, n°64

World Bank. November 2008. Lessons from World Bank Research on Financial Crises, Development research Group, Policy Research Working Paper n°4779

World Bank. November 2008. Weathering the Storm: Economic Policy Responses to the Financial Crisis, Poverty Reduction and Economic Management Network

World Bank. 2009. Averting a Human Crisis During the Global Downturn, World Bank's Human Development Network, Policy Options

World Bank. March 2009. Global Monitoring Report 2009 A Development Emergency, Development Committee Meeting

World Tourism Organisation. January 2009. UNWTO World Tourism Barometer, Vol.7, n°1

World Economic Forum. 2009. The Global Agenda 2009

World Trade Organisation. March 24, 2009. World Trade 2008, Prospects for 2009, Press Release, Press/554